المؤتمر الوطني الثاني حول
قــرار مــجلس الأمــن 2250

"الشباب الفلسطيني يستحق الحرية والسلام العادل"

تقرير نهائي

12 تشرين ثاني/نوفمبر 2022

PALESTINE فلسطين

Y.W.C.A.

SINCE 1893

عن الاتحاد

اتحاد جمعيات الشابات المسيحية في فلسطين هو جمعية أهلية فلسطينية غير ربحية، قائمة على العضوية، أنشأت في يافا عام 1893 وأعلن رسمياً عن تأسيسها في القدس عام 1918 وهي جزء من الحركة العالمية لجمعية الشابات المسيحية. تهدف الجمعية إلى تمكين المرأة والشباب من خلال تبنيها للبرامج والمشاريع الهادفة والعمل على تحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي من خلال تعزيز إمكانية وصولهم إلى الموارد المالية والفنية والتأثير على صناع القرار، وخلق وتطوير الفرص الاقتصادية المتاحة لهم، وزيادة وعيهم الوطني والاجتماعي والدعوة إلى توعيتهم لحصولهم على حقوقهم الفردية والوطنية.

المحتويات

عن الاتحاد 2

ملخص حول القرار 2250 4

خلفية المؤتمر 5

الأهداف الرئيسية 6

وقائع المؤتمر 7

البيان الختامي 15

الحضور والمشاركة الشبابية 15

الشمولية والتغطية الاعلامية 16

توصيات المؤتمر 16

ورقة سياسات عامة 17

تصميم وتنفيذ
شركة أضواء للتصميم

ملخص حول القرار 2250

قرار مجلس الأمن رقم 2250 هو قرار رائد حول الشباب والسلم والأمن اعتمدته الدول الأعضاء في عام 2015. ويعترف القرار بالدور الإيجابي والمهم الذي يلعبه الشباب في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما. ويدعو القرار إلى تعزيز مسؤولية الشباب في صنع القرار على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية والنظر في إنشاء آليات من شأنها أن تمكّن الشباب من المشاركة بشكل هادف في عمليات السلام، مع التركيز بشكل أساسي على خمس ركائز رئيسية: المشاركة، الحماية، الوقاية، الشراكات، وفك الارتباط وإعادة الإدماج.

خلفية المؤتمر

عقد اتحاد جمعيات الشابات المسيحية في فلسطين YWCA Palestine مؤتمره الدولي الأول للشباب في إطار قرار مجلس الأمن 2250 في عام 2018 بعنوان "الشباب يشارك والشباب يقرر: نحو بناء مستقبل الحرية والعدالة". واستكمالا للنجاح الذي تحقق في المؤتمر الأول، عقد عام 2022 النسخة الثانية تحت عنوان "الشباب الفلسطيني يستحق الحرية والسلام العادل" تحت رعاية دولة رئيس الوزراء الدكتور محمد اشتية وبالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

وشارك في المؤتمر أكثر من مئتي شابًا وشابة من مختلف المحافظات في الضفة الغربية بما فيها العاصمة القدس، إلى جانب مشاركة وحضور مجموعات شبابية من المحافظات الجنوبية في مدينة غزة، عبر الفيديو، حيث وفّر المؤتمر المساحة لهم/ن لاستعراض أفكارهم/ن ووجهات نظرهم/ن حول قرار مجلس الأمن رقم 2250 وكيفية ارتباطه بواقع حياتهم/ن تحت الاحتلال ومواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على أساس يومي.

وهدف المؤتمر إلى الخروج بمجموعة من التوصيات القابلة للتنفيذ والتي يمكن أن تعزّز حقوق الشباب وتحميها، وتدعو إلى تبني الحكومة لسياسات شاملة للشباب وفقًا للقرار الأممي 2250 وغيره من قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

الأهداف الرئيسية

1. رفع الوعي لدى الشباب الفلسطيني حول قرار مجلس الأمن رقم 2250 الذي يعزّز دور الشباب في السلم والأمن، وتحديات تنفيذه في سياق الاحتلال العسكري والظروف المعيشية الصعبة.

2. تشجيع عملية دعم القادة الفلسطينيين الشباب ليصبحوا عناصر فاعلة وإيجابية للتغيير في مجتمعاتهم من خلال إشراك الشباب في مواقع وآليات صنع القرار.

3. إنشاء آليات تساعد الشباب على القيادة والدعم، والدعوة إلى التبني الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 2250 على المستوى الوطني بحيث يستطيع الشباب العمل مع الحكومة الفلسطينية على صياغة السياسات التي تمكّن الشباب اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا وتؤدي إلى تحقيق الاستدامة والتنمية في المجتمع الفلسطيني.

4. تعزيز التعاون بين اتحاد جمعيات الشابات المسيحية في فلسطين، ومؤسسات القطاع العام وغيرها من منظمات المجتمع المدني، في بناء قدرات الشباب في المشاركة والحماية والوقاية والشراكة فيما يتعلق بالسلم والأمن، وتعزيز شبكات التضامن الإقليمية والعالمية مع الشباب الفلسطيني من أجل سلام دائم وعادل، لا سيما في حركات YMCA/ YWCA العالمية، وكذلك مع الشركاء المسكونيين وغيرهم من منظمات المجتمع المدني التابعة للأمم المتحدة والدولية التي تعمل على تعزيز حقوق الإنسان والأمن والسلام العادل في فلسطين.

وقائع المؤتمر

الـــجلسة الافتتاحية

شارك في الجلسة الافتتاحية، مستشار دولة رئيس الوزراء للشؤون الاستراتيجية الدكتور داود الديك، ممثلا عن دولة رئيس الوزراء، ورئيسة مجلس إدارة اتحاد جمعيات الشابات المسيحية السيدة هيفاء برامكي، ونائب ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في فلسطين السيد زياد يعيش.

وفي كلمتها الترحيبية، أشارت برامكي إلى أن «المؤتمر يهدف لتسليط الضوء على ما أنجزناه خلال السنوات الأخيرة منذ انتهاء المؤتمر الشبابي الدولي الذي عقد عام 2018، والاستمرار في رفع الوعي لدى شبابنا الفلسطيني حول أهمية هذا القرار، ومناقشة تحديات تنفيذه في ظل الاحتلال الاستيطاني الذي يواصل جرائمه بحق شعبنا، خاصة شبابنا وأطفالنا».

ولفتت إى أن المؤتمر يهدف إلى تحضير القادة الشباب ليصبحوا عناصر فاعلة وإيجابية للتغيير في مجتمعاتهم عبر إشراكهم في مواقع وآليات صنع القرار، والدعوة إلى التبني الكامل للقرار الأممي 2250 على المستوى الوطني.

وأعربت عن أملها في أن يخرج المؤتمر بخطة عمل وطنية تجمع كافة الشركاء، وتشكّل خارطة طريق نحو تحسين واقع الشباب الفلسطيني على كافة الأصعدة، لأن شاباتنا وشبابنا يستحقون الحرية والسلام ليكونوا قادة التغيير في دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة تسودها العدالة والأمن والسلام وتقبل الآخر.

«شاباتنا وشبابنا يستحقون الحرية والسلام ليكونوا قادة التغيير في دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة تسودها العدالة والأمن والسلام وتقبل الآخر».

رئيسة مجلس إدارة اتحاد جمعيات الشابات المسيحية في فلسطين

السيدة هيفاء برامكي

وفي كلمة صندوق الأمم المتحدة للسكان، أكد يعيش أن مشاركة الشباب وتمكينهم يعد أمرًا أساسيًا وأولوية للأمم المتحدة وللمجتمع العالمي، وذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، ويتضح ذلك من خلال أن أكثر من ثلث تلك الأهداف تتعلق بالشباب بشكل مباشر أو غير مباشر.

كما شدد على ضرورة العمل على بناء مجتمعات أكثر عدلا ومرونة ليتشارك الجميع الرفاهية، والسبيل لذلك تنفيذ قرار مجلس الأمن 2250 حول الشباب والسلم والأمن، مشيرا إلى أهمية التركيز على تمكين الشباب وإعطائهم الأدوات اللازمة ليكونوا فاعلين ومؤثرين في مجتمعاتهم، كتنمية روح التطوع، والمشاركة المجتمعية والسياسية لدى الشباب.

ولفت الى أن تعبير الشباب يزداد عن خيبة أملهم وشعورهم بالاستبعاد ومحدودية الخيارات، لا سيما فيما يتعلق بمستقبلهم المهني وفرص العمل، وذلك مقارنة مع دول أخرى عملت على تقديم فرص متكافئة في العمل والخدمات الصحية. وأكد يعيش أن الصندوق يلتزم بدعم جهود وطنية لتحسين التنسيق والتعاون مع الأطراف ذات العلاقة ضمن ائتلاف وطني وخطة عمل لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2250 بهدف زيادة وتقوية اشراك الشباب في صنع القرار والحفاظ على السلم الأهلي.

نائب ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في فلسطين

السيد زياد يعيش

«مشاركة الشباب وتمكينهم يعد أمرًا أساسيًا وأولوية للأمم المتحدة وللمجتمع العالمي، وذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030».

تلا ذلك عرض فيلم وثائقي قصير يتحدث عن الجهود الذي بذلها الاتحاد طوال السنوات الماضية ضمن إطار العمل على المستوى الوطني حول قرار مجلس الأمن 2250، وتخلل الفيديو كلمة مصوّرة للسكرتير العام لاتحاد جمعيات الشابات والشبان المسيحية في السويد، الشركاء في هذا المؤتمر، عبّر خلالها عن اعتزازه بالشراكة القائمة بين الاتحادين وفخرهم بدعم الجهود المبذولة لتبنّي القرار 2250 على المستوى الوطني الرسمي والمجتمعي في فلسطين، لما له من انعكاس ايجابي على واقع الشباب خصوصا في ظل الظروف الصعبة التي يعيشوها على الأرض.

وفي كلمته ممثلا عن دولة رئيس الوزراء الدكتور محمد اشتية، قال مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاستراتيجية الدكتور داوود الديك إن السلم والأمن في السياق الفلسطيني يعد بعيد المنال ما دام الاحتلال الاسرائيلي قائما وجاثما على أرضنا، وإنهاؤه يعد مطلبًا اجباريًا لتحقيق ذلك، ويجب توظيف كافة الجهود وانخراط كافة القوى والشرائح الاجتماعية، وفي مقدمتهم الشباب في النضال المشروع لإنهائه ونيل الحرية، وبناء دولة عصرية ديمقراطية».

وتطرق الديك إلى الانتهاكت التي يتعرض لها الشباب الفلسطيني جراء الاحتلال، لافتا الى أن قرار 2250 فيه رسالة أمل للشباب الفلسطيني بإنهاء الاحتلال، وهذا يتطلب من مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة تحمل مسؤوليتها، وتطبيق كافة القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

وأضاف: تعمل الحكومة وبكل جهد لمواجهة تنامي نسب البطالة والفقر، وتركز جلّ عملها على خلق مساحات تشغيل للشباب من خلال إعادة صياغة منظومة التعليم وتحسين مخرجاته وربطها باحتياجات ومتطلبات سوق العمل، كما أنشأت هيئة التدريب المهني، وجامعة نابلس للتدريب والتعليم المهني، وأكاديمية البرمجة التي من المتوقع لها أن تخلق فرص عمل لآلاف الشباب، إضافة لإتاحة أراضي الدولة والأوقاف للاستثمار من قبل الشباب، وقطعت شوطًا في برنامج الخدمة المدنية التطوعي.

«تعمل الحكومة وبكل جهد لمواجهة تنامي نسب البطالة والفقر، وتركّز جلّ عملها على خلق مساحات تشغيل للشباب من خلال إعادة صياغة منظومة التعليم وتحسين مخرجاته وربطها باحتياجات ومتطلبات سوق العمل»

مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاستراتيجية الدكتور داوود الديك

ختاماً، ألقى منسق المؤتمر بكر شخشير البيان الافتتاحي، حيث أكد أهمية إكمال العمل والبناء على ما تم انجازه ضمن أجندة الشباب والسلم والأمن في فلسطين، في ظل الأوضاع الراهنة والمتغيرات الميدانية والظروف المعيشية التي كان وما زال يعاني منها الشباب الفلسطيني.

واختتمت الجلسة الافتتاحية بعروض فنيّة قدمتها فرقة دوبان المقدسية، تلاها عرض موسيقي لأغنية قدمتها مجموعة أطفال من بلدة طمّون - طوباس باستخدام لغة الاشارة، تقديرا وعرفانا لهذه الفئة من المجتمع.

الجلسة الأولى

الإطار الوطني للقرار 2250: واقع الشباب الفلسطيني تحت الاحتلال

تضمنت الجلسة الأولى نقاشا حول واقع الشباب الفلسطيني تحت الاحتلال، بتيسير من الناشطة الحقوقية الاستاذة لمياء شلالدة.

وتناولت الجلسة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعيشية الصعبة التي يعيشها الشباب الفلسطيني، والتي تقلل من فرصهم في الاندماج والمشاركة في المجتمع وفي عمليات صنع القرار.

واستعرض مدير عام الإحصاءات السكانية والاجتماعية في جهاز الإحصاء الفلسطيني السيد محمد دريدي مؤشرات جهاز الإحصاء الفلسطيني عن أوضاع الشباب في فلسطين، خاصة المتعلقة بالمشاركة السياسية والمساهمة الاقتصادية والمجتمعية للشباب في فلسطين.

وتناولت الدكتورة دلال عريقات، الأستاذة المساعدة في الدبلوماسية وحل النزاعات والتخطيط الاستراتيجي في كلية الدراسات العليا في الجامعة العربية الأمريكية، الجانب الأكاديمي للقرار 2250 وما يتعلق به من قوانين ومعاهدات دولية وربطها بالفهم المحلي لتطبيقات القرار 2250 ومعيقات تطبيقه في ظل الاحتلال والوضع السياسي الحالي.

وركّز الناشط الشبابي والصحفي السيد بكر عبد الحق، على تجاربه في الميدان وما تخللها من تحديات ونجاحات سواء في العمل الصحفي الميداني والأكاديمي ومبادرته بتأسيس المرصد الفلسطيني "تحقق" وهي أول منصة فلسطينية للتصدي للمعلومات المضللة والخاطئة ومشاركته في الانتخابات المحلية الأخيرة وما ارتبط بها من عقبات وفرص.

وتحدثت السيدة مجد خليفة، المديرة التنفيذية لحاضنة الأعمال فلو "Flow Accelerator"، عن خبرتها في مجال تطوير الأعمال والاستثمار وريادة الأعمال والابتكار وخصوصا مع الفئة الشابة، مؤكدةً أهمية التركيز على هذا الجانب كمدخل لحل مشكلات الشباب ومواجهة التحديات التي تواجههم وبخاصة الاقتصادية منها كالبطالة وانعدام الفرص، وبذات الوقت كوسيلة لرفد وتعزيز الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

وفي المداخلة الأخيرة ضمن هذه الجلسة، استعرضت الناشطة الشبابية والثقافية السيدة رولا رزق، عضو مجلس بلدي بلدية رام الله ومنسقة برنامج الثقافة والتربية في مؤسسة عبد المحسن القطان، الواقع الصعب الذي يعيشه الشباب في المجتمع الفلسطيني وأهمية العمل على دعم الشباب وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في عمليات صنع القرار على كافة المستويات بالتوازي مع توفير الحماية ومقومات الحياة الطبيعية والمستقرة للشباب الفلسطيني من خلال الأدوات الدولية والوطنية المتعلقة بهذا المجال. وتطرقت لتجربتها في خوض الانتخابات المحلية الأخيرة في بلدية رام الله وعملها ضمن المجلس البلدي. اختتمت الجلسة بفتح الباب للحضور الشباب بالتعقيب على مجريات الجلسة ومشاركة تجاربهم والصعوبات التي يواجهونها بشكل يومي.

> "نناشد صنّاع القرار الفلسطيني بشقي الوطن أن يتطلعوا الى حالة التردي التي يعيشها الشعب وذلك في ظل السياسات الممنهجة التي يمارسها الاحتلال لقمع وقتل وتهجير السكان الفلسطينيين بشكل قسري وخاصة الشباب والأطفال. لقد آن الأوان أن نعمل بشكل جماعي وذلك بوضع بوصلة واضحة لإنهاء وإزالة الاحتلال، فمن حقنا أن نعيش بسلام ولنا حق بتقرير المصير وحق عودة جميع الفلسطينيين الذين هجروا من بيوتهم ووطنهم".

الناشطة الحقوقية الاستاذة لمياء شلالدة

"يعمل الجهاز المركزي للإحصاء حاليا مع بالتعاون مع المجلس الأعلى للشباب والرياضة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان لتنفيذ مشروع لقياس مؤشر الرفاه لدى الشباب، يتضمن المؤشرات الخاصة لقياس مؤشر الرفاه لدى الشباب بالإضافة إلى مؤشرات تتعلق بالخصائص الديمغرافية والاجتماعية للشباب، المشاركة المجتمعية والسياسية للشباب، وآراء وتوجهات الشباب نحو مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية".

مدير عام الإحصاءات السكانية والاجتماعية
في جهاز الإحصاء الفلسطيني

السيد محمد دريدي

«من يملك الشباب يملكُ التغيير. هُم الفئة الأكثر استهدافا من الاحتلال فهم الأكثر جاذبية في المجتمع الفلسطيني ولكنهم مغيبون تماما وخاصة في مراكز صنع القرار والجميع يتحمل مسؤولية ذلك! نصيحتي للشباب الذين واكبوا الاضطهاد منذ 74 عاما أن يتحملوا مسؤولية التغيير الداخلي، فنحن بحاجة للتغيير الداخلي وبالتالي لتغييرات في الثقافة المجتمعية».

الأستاذة المساعدة في الدبلوماسية وحل
النزاعات والتخطيط الاستراتيجي في كلية
الدراسات العليا في الجامعة العربية الأمريكية

الدكتورة دلال عريقات

40%

من الشباب يعتقدون بقدرتهم على المشاركة في الحياة السياسية.

24%

من الشباب يرغبون في الهجرة للخارج

40%

معدل البطالة بين الشباب في فلسطين خلال عام 2021

«ريادة الأعمال الإيجابية هي وسيلة للخروج من أزمة البطالة في وطننا وأيضا للتغيير في ثقافة المجتمع الفلسطيني. الشباب الفلسطينون، رغم البطالة العالية فيما بينهم، قادرون على خلق قصص نجاح في وطنهم وفي كافة أنحاء العالم وذلك من خلال استخدام تكنواوجيا المعلومات والانترنت. شغفي هو تحقيق فرص وقصص نجاح للشباب وذلك في القطاعات غير المستغلة».

المديرة التنفيذية لحاضنة الأعمال فلو "Flow Accelerator" السيدة مجد خليفة

«نطالب الشباب أن يكونوا في مراحل متقدمة لصنع القرار وليس فقط جسر عبور للأجيال الأكبر. كنت دائما أفكر بالهجرة من فلسطين ولكنني كنت أنظر للقسم الممتلئ من الكأس من خلال الإنجازات التي حققتها. وأنا على قناعة تامة بأن من لا يستطيع التغلب على الصعوبات في وطنه، فلن يستطيع التغلب عليها في الغربة. علينا أن نقنع صناع القرار أن يكون الشباب في المقدمة».

الناشط الشبابي والصحفي السيد بكر عبد الحق

«الشباب يفرضون نموذج مبهر في تحدي الصعاب في وطنهم المحتل ويخلقون نهج نضالي جديد، خاصة أن حياتنا مهددة بشكل مستمر وفي ظل حرماننا من أبسط حقوقنا كالتنقل والحركة. على الشباب أن يكون عنصر مشارك وفعال في صنع القرار والتغيير وذلك علما بأن مشاركتهم محدودة وقد تكون معدومة في بعض المجالات والأماكن. مشاركتهم تهدف لمحاكاة تطلعاتهم وآمالهم في حياة أفضل».

الناشطة الشبابية والثقافية السيدة رولا رزق

الجلسة الثانية

نقاش ورقة سياسات

ناقشت الجلسة الثانية للمؤتمر مسوّدة ورقة سياسات عامة قدّمها اتحاد جمعيات الشابات المسيحية في فلسطين بعنوان «خلق بيئة تمكينية للشباب الفلسطيني لقيادة لمستقبل» أعدّها الباحث الاستاذ حسن محاريق، حيث تناولت الورقة تحليلاً متخصصاً لواقع تمكين الشباب الفلسطيني، كمدخل لتعزيز المشاركة السياسية، والمدنية، وريادة قطاعات الإنتاج في فلسطين، بناءً على مراجعة السياسات الوطنية المعنية بفئة الشباب، وارتباطها بالاتفاقيات، والقرارات الأممية، الخاصة بالشباب، وخاصة قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة 2250، والذي يرتكز على أهمية اتخاذ الدول الأعضاء التدابير اللازمة لحماية الشباب، وتعزيز مشاركتهم في الشأن العام، بالإضافة إلى تضمين آليات ادامجهم المجتمعي والمدني في السياسات الوطنية.

وأدارت الجلسة السكرتيرة العامة لاتحاد جمعيات الشابات المسيحية في فلسطين السيدة أمل ترزي، التي أشارت في كلمتها إلى الدور المحوري والمهم لفئة الشباب في المجتمع ومركزية هذه الفئة في صلب استراتيجية وبرامج عمل الاتحاد على المستويين السياساتي والميداني.

واستعرض الباحث حسن محاريق نتائج الورقة المتمثلة بتحليل أدوار المؤسسات الرسمية ذات العلاقة ضمن نطاق السياسات الوطنية المتعلقة بالشباب، وتقديم الخيارات السياساتية المكمّلة والتي تمحورت ضمن خيارين رئيسيين أحدهما يتعلق بتعزيز الأمن وسيادة القانون والآخر مرتبط بتحسين مخرجات نظام التعليم وريادة الأعمال، وشرح المقترحات السياساتية المرتبطة بكلا الخيارين. ومن ثم اختتم عرض الورقة بتبيين أهم الاستنتاجات والتوصيات.

تلا ذلك تعقيبات من ممثلي الجهات الرسمية ذات العلاقة كل بحسب موقعه ودوره السياساتي ضمن المقترحات والتوصيات المقدمة، حيث ضمّت الجلسة ممثلين لمؤسسات محورية ضمن قطاع الشباب، وهم: مكتب رئيس الوزراء: مستشار رئيس الوزراء للشؤون الإسراتيجية د. داوود الديك، وزارة الخارجية والمغتربين: مساعد وزير الخارجية والمغتربين للأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة د. عمر عوض الله، وزارة الريادة والتمكين: مستشار وزير الريادة السيد محمد مصلح، الصندوق الفلسطيني للتشغيل: مدير الصندوق الفلسطيني للتشغيل السيد رامي مهداوي، المجلس الأعلى للشباب والرياضة: القائم بأعمال الإدارة العامة للشؤون الشبابية السيدة إيمان طهبوب.

«الشبان والشابات في صلب استراتيجية وبرامج عمل اتحاد جمعيات الشابات المسيحية في فلسطين على المستويين السياساتي والميداني، لأننا نؤمن بدورهم/ن المحوري والمهم في المجتمع».

السكرتيرة العامة لاتحاد جمعيات الشابات المسيحية في فلسطين
السيدة أمل ترزي

«بمقدورنا توفير بيئة محفزة للشباب من خلال وضع آليات وأدوات للمشاركة في عملية البناء والتنمية في تعزيز ثقافة التسامح والحوار، ونبذ العنف واحترام الأديان، وذلك وفق استراتيجيات معالجة الحواجز الهيكلية التي تحول دون اندماج الشباب ومشاركتهم في تحقيق الأمن والسلم والتنمية، وتعزيز الشراكات والعمل التعاوني والاستثمار في الشباب والطفولة المبكرة»

مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاستراتيجية
د.داوود الديك

مساعد وزير الخارجية والمغتربين للأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة

د. عمر عوض الله

«جميعنا ننشد (الشباب لن يكل همه أن يستقل): نظرتنا الأولى نحو الاستقلال وإنهاء الاحتلال الاستعماري، لذلك فإن قرار مجلس الأمن 2250 قد يكون مدخل لوزارة الخارجية والمغتربين للعمل مع هذه الفئة المهمة من أبناء شعبنا، فالشباب هم الأكثر استهدافا".

"التدريب المهني والتقني من أهم الوسائل لمحاربة البطالة في المجتمع الفلسطيني، وهناك جهد حكومي عالي المستوى يتم في هذا الجانب، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بتوسيع التعاونيات، خاصة في القطاع الزراعي، كجزء أساسي أصيل ومعول تنموي للحد من البطالة، كما أن دعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر مهم جدا وله أثر اقتصادي إيجابي".

مدير الصندوق الفلسطيني للتشغيل السيد رامي مهداوي

«الشركات الفلسطينية الناشئة والشباب الفلسطيني ينافسون في السوقين الإقليمية والعالمية.. يجب إعطاء الأولوية أكثر لوزارة الريادة والتمكين وتوفير موازنة أكبر لها، لكي تقوم بعملها لخدمة الشباب والشركات الناشئة".

مستشار وزير الريادة والتمكين السيد محمد مصلح

«شبابنا شباب المستقبل وشباب الغد وهم أملنا لبناء الدولة الفلسطينية. رؤية المجلس الأعلى للشباب والرياضة هي خلق شباب فلسطيني فعال لديه القدرة في الحصول على الفرص المتكافئة وقادر على المشاركة السياسية في مجالات الحياة المختلفة وتعزيز العمل التطوعي. يجب توحيد الجهود والأهداف من خلال آليات للتطبيق والمتابعة لتغيير واقع الشباب".

القائم بأعمال الإدارة العامة للشؤون الشبابية في المجلس الأعلى للشباب والرياضة

السيدة إيمان طهبوب

الجلسة الثالثة
شباب في الميدان

الجلسة الثالثة للمؤتمر كانت بعنوان «فهم الشباب الفلسطيني وممارسته للقرار 2250 في الميدان" وكانت بتيسيير من الأستاذة سيرين حوسو، مديرة البرامج في اتحاد جمعيات الشابات المسيحية في فلسطين، حيث ركزت في افتتاحها للجلسة على أهمية دعم مشاريع الريادة الاقتصادية والاجتماعية للشباب وأهمية تمكينهم اقتصاديا لتوفير مصدر دخل يساعدهم على الاستقرار وربما خلق فرص لأقرانهم، وأهمية هذه الرؤية في استراتيجية وبرامج الاتحاد.

تم خلال الجلسة عرض تجارب من الميدان عن فهم الشباب الفلسطيني للقرار 2250 وسبل ممارستهم لأدوات القرار وتطبيقاته في عملهم الشبابي والمجتمعي والريادي والاقتصادي داخل تجمعاتهم المحلية وعلى الصعيد الوطني من خلال فتح المجال لخمسة من المبادرات والمبادرين الشباب ممن استفادوا من برامج وتدريبات مختلفة نفذها الاتحاد لمشاركة تجاربهم وآرائهم والحديث حول المبادرات التي يقوموا بتطبيقها والعمل على تطويرها في المجتمع. حيث شاركت المبادرات التالية تجاربها خلال المؤتمر: مبادرة شابات مخيم الجلزون لمواجهة جرائم الابتزاز الالكتروني، مبادرة شباب دير أبو مشعل لمواجهة العنف والتنمر في المدارس، مبادرة جمعية "بهمّتكم" لتسليط الضوء على الحقوق المصرفية للأشخاص ذوي الإعاقة، شركة "كليشه – Cliché" الشبابية للتطريز وانتاج الملابس، شركة "مطحنة البشرى" الشبابية لصناعة الطحينة في قطاع غزة.

البيان
الختامي

بعد انتهاء جلسات النقاش الثلاث، اختتم منسق المؤتمر بكر شخشير فعاليات المؤتمر بقراءة البيان الختامي، حيث تضمن البيان جملة من التوصيات التي يمكن البناء عليها لتعزيز دور الشباب في فلسطين وحقوقهم في إطار القرار 2250 الصادر عن مجلس الأمن الدولي، ودعا الحكومة الفلسطينية وكافة الجهات الرسمية والمجتمعية إلى تبني هذه التوصيات والعمل على تنفيذها لتنعكس ايجابا على واقع الشباب الفلسطيني على الأرض.

الحضور
والمشاركة الشبابية

حضر المؤتمر ما يقارب 250 شابا وشابة من مختلف مناطق الضفة الغربية ومن فئات وقطاعات مختلفة شملت طلاب المدارس والجامعات والكليات والمعاهد التقنية والمهنية والجمعيات الشبابية والفرق التطوعية وجمعيات الكشافة والمرشدات والمجالس المحلية الشبابية وهيئات الأمم المتحدة للشباب ورياديي الأعمال والنشطاء السياسيين والاجتماعيين وذوي وذوات الإعاقة وغيرهم من الفئات الأخرى.

ولضمان حضور ومشاركة الشباب في قطاع غزة، فقد تم تجهيز قاعة لبث فعاليات المؤتمر بشكل مباشر بالشراكة مع جمعية الشبان المسيحية في غزة. كما تميّز المؤتمر بحضور عدد من صنّاع السياسات في عدد من المؤسسات الرسمية والمجتمعية والريادية ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وغير الحكومية الأخرى العاملة في قطاع الشباب في فلسطين.

واتيحت الفرصة للشابات والشباب المستفيدين من برامج عمل الاتحاد المختلفة للتطوع والمشاركة في التخطيط والتحضير لعقد المؤتمر، بحيث تم تقديم التدريب والدعم اللازم للمجموعة المختارة والتي عملت بشكل رئيسي ضمن ثلاثة محاور تتعلق بالتجهيزات الخاصة بالمؤتمر وهي الإعلام، الاستقبال والنظام، والتوثيق.

وقد حققت هذه الخطوة إضافة نوعية لجودة الترتيبات المتعلقة بعقد المؤتمر بحيث كانت البصمة والروح الشبابية حاضرة بشكل واضح خلال المؤتمر.

الشمولية والتغطية الاعلامية

إحدى أهم النقاط التي تم التركيز خلال التخطيط وتنفيذ المؤتمر هي أن يكون الوصول والمشاركة في فعاليات المؤتمر متاحة ومتوفرة للجميع، ولهذا الغرض، تم توفير مواصلات مجانية من مراكز المدن الرئيسية لنقل المشاركين الراغبين من وإلى مكان انعقاد المؤتمر في مدينة رام الله.

بالإضافة إلى ذلك، وحرصا على عدم التمييز ضد أي من الحضور، فقد عملنا على توفير خدمتي الترجمة الفورية من العربية للإنجليزية والترجمة إلى لغة الإشارة لذوي الإعاقة السمعية. ولضمان وصول فعاليات المؤتمر إلى أكبر عدد من الجمهور الفلسطيني وبخاصة فئة الشباب ممن لم يستطيعوا الحضور وجاهياً، فقد تم بث فعاليات المؤتمر بشكل كامل ومباشر من خلال الصفحة الرئيسية لاتحاد جمعيات الشابات المسيحية على موقع «فيسبوك».

وحظي المؤتمر بتغطية إعلامية واسعة عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، بحيث تم تغطية الجلسة الافتتاحية من قبل عدد من الوكالات الإعلامية وتم بثها بشكل مباشر عبر فضائية فلسطين مباشر. ونشرت العديد من المواقع الإخبارية تقارير مرئية ومكتوبة عن المؤتمر عبر منصاتها المختلفة منها وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، وكالة وطن للأنباء، شبكة راية الإعلامية، وآخرون.

توصيات المؤتمر

- تشكيل ائتلاف وطني لانفاذ قرار مجلس الأمن الدولي 2250 بمشاركة شبابية، إلى جانب الوزارات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، وذلك لتكثيف وتضافر كافة الجهود للوصول إلى قوانين شاملة وعادلة لحقوق وقدرات الشباب.
- تكليف لجنة مكوّنة من وزارات التربية والتعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي، والريادة والتمكين، والعمل وصندوق التشغيل الفلسطيني، وجهاز الإحصاء بهدف تعزيز التعاون والتشبيك بين الأطراف الحكومية المختلفة، ورصد احتياجات السوق، والتقدم بمقترحات حول مواءمة مخرجات التعليم مع السوق، والمبادرة لفتح مجالات ريادية جديدة لدى الخريجين.
- تحمل المجلس الأعلى للشباب والرياضة مسؤولياته في الإشراف على الخطط القطاعية الخاصة بتمكين وتطوير مهارات الشباب، ومتابعة تنفيذ السياسات من قبل الوزارات ذات العلاقة، وتحقيق مخرجات فعلية قابلة للقياس وفق مؤشرات واضحة ومحددة.
- تعزيز الموارد المالية اللازمة لتمكين وزارة الريادة من القيام بمهامها، وخاصة المتعلقة بخلق مجالات في السوق الفلسطيني للأفكار الريادية والإبداعية، وتكريس التعاون مع القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية لهذه المشاريع، والتعلم من تجارب الدول حول العالم.
- توفير الموازنات الحكومية اللازمة للبحث العلمي في مجال تكنولوجيا المعلومات والحلول الرقمية، والتوجه نحو الأبحاث التطبيقية، القادرة على تزويد العاملين في مجال الريادة على تطبيق نتائج الأبحاث وتحسين انتاجيتها ونوعيتها في تقديم الحلول والخدمات، سواء محليًا أو دوليًا.
- التشبيك مع الشركاء الدوليين لتبادل الخبرات في مجال الأعمال الريادية، وتكثيف التعاون مع الأسواق الخارجية، ومنح الفرص للشباب في تقديم مبادراتهم من خلال معارض الأعمال الدولية، وتشبيكهم مع ممولين وحاضنات الأعمال العالمية.
- اتخاذ تدابير تشريعية وسياساتية تهدف إلى ضمان إشراك الشباب في عملية صنع القرار، بما لا يقل عن 30% في مختلف المواقع.
- مواصلة البناء على هذا المؤتمر للمساهمة في رفع الوعي لدى الشباب الفلسطيني حول قرار مجلس الأمن رقم 2250 الذي يعزّز دور الشباب في السلم والأمن، وتحديات تنفيذه في سياق الاحتلال العسكري الاسرائيلي والظروف المعيشية الصعبة.
- تشجيع عملية دعم القادة الفلسطينيين الشباب ليصبحوا عناصر فاعلة وإيجابية للتغيير في مجتمعاتهم من خلال إشراك الشباب في مواقع وآليات صنع القرار.

ورقة سياسات عامة
تشرين أول 2022

الشباب الفلسطيني وتطبيقات قرار مجلس الأمن الدولي 2250 حول الشباب والسلم والأمن على المستوى المحلي

«خلق بيئة تمكينية للشباب الفلسطيني لقيادة المستقبل»

اتحاد جمعيات الشابات المسيحية
إعداد: حسن محاريق

2022

المحتويات

الملخص التنفيذي 19

تحليل السياق العام «الشباب والمشاركة»..... 20

الأجندة والسياسات الوطنية بموجب متطلبات القرار 2250 22

الخيارات السياساتية 23

ريادة الأعمال وواقع السوق الفلسطيني 27

واقع المشاريع الريادية للشباب الفلسطيني 28

تحليل أدوار المؤسسات الرسمية 29

دور وزارة العمل في خلق وظائف من خلال تطوير قطاع ريادة الأعمال 30

دور وزارة الريادة والتمكين 31

مقترحات سياساتية 31

استنتاجات وتوصيات 32

خطة التدخل 34

لمصادر والمراجع 36

الملخص التنفيذي

تعتبر فئة الشباب الفلسطيني من الفئات المجتمعية التي تشكل تحدياً كبيراً، ومعقداً، لصناع السياسات الوطنية، نتيجة للتنوع الكبير في الخلفيات الاجتماعية، والطبقية لفئة الشباب، والتطور المتسارع والمتراكم للاحتياجات المختلفة لهذه الفئة، إضافة لتنوع المهارات التي يحتاجها عصر الشباب الحالي، كونهم المحرك لعجلة التقدم والتنمية في فلسطين.

انصبت جهود صناع السياسات الوطنية خلال العشرين سنة الماضية على تنمية قطاع الشباب، وتعزيز شراكته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، محاولين فهم واقع الشباب الفلسطيني، وديناميكية هذه الفئة، معللين أن المشترك بينهم الفئة العمرية 18–29 بحسب تعريف الأمم المتحدة، دون التطلع إلى الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية التي تلعب دوراً مهماً في تحديد مصير الشباب ومستقبلهم، فالشباب ليسوا فئة متجانسة، بل لديهم قدر كبير من الاختلاف والتنوع، وهذا ما يفسر قصور السياسات العامة والاستراتيجيات الوطنية عند تناولها لموضوع الشباب، وسبل تمكينهم وبناء قدراتهم.

لم تنعكس هذه السياسات على واقع الشباب الفلسطيني، ولم يشهد المجتمع الفلسطيني نقلة نوعية في واقع مهارات فئة الشباب، وقد تتعدد الأسباب المرتبطة بواقع الحياة اليومية لأفراد الشعب الفلسطيني كافة، وما يعانيه جراء إجراءات الاحتلال اليومية وسياساته التي تعيق تحقيق أي تقدم على مستوى التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، رافقة واقع سياسي معقد المشهد، نتج عنه انقسام سياسي، وجغرافي، مما زاد من حجم التحديات أمام الشباب، ومحاولاتهم في تغيير واقع يحد من قدرتهم على تحقيق تطلعاتهم وطموحاتهم بمجتمع فلسطيني مستقل ومتطور.

ما زالت معدلات البطالة مرتفعة في صفوف الشباب، إذ بلغ معدل البطالة العام 25% في المجتمع الفلسطيني، وتزداد معلات البطالة بشكل ملفت في أوساط الشباب (19–29) من حملة شهادة الدبلوم فأعلى، حيث وصلت النسبة 48% في العام 2022، 29% في الضفة الغربية مقابل 72% في قطاع غزة[1]. كما تشهد معدلات البطالة ازدياداً في أوساط الإناث، وتتناسب طردياً مع مستوى التحصيل العلمي، حيث يصل معدل البطالة العام بين الإناث إلى 43% تقريباً في العام 2022.

وفي إطار العمل على إعداد هذه الورقة، تم مراجعة السياسات الوطنية المتعلقة بفئة الشباب، والتي تضمنت اعترافاً بأهمية دور الشباب، في قيادة حراك وطني مبني على الوعي، من خلال انخراطهم في الأطر القيادية للحراكات الجماهرية المناهضة لسياسات الاحتلال الاسرائيلي، كما تدعوا توجهاتها الاستراتيجية[2] إلى تعزيز انخراط الشباب في مراكز صنع القرار، واشراكهم في وضع السياسات العامة، ودعم التعليم والتدريب وبناء القدرات، والتمكين ومكافحة الفقر، والإعلام والتكنولوجيا، والرياضة والترفيه، والصحة، والبيئة، والسلوكيات الإيجابية، كما تضمنت الخطط الحكومية، ربط قطاع الشباب بريادة الأعمال والتعهد بتقديم تسهيلات لإدماج الشباب الفلسطيني في سوق العمل[3].

تقدم ورقة السياسات هذه، تحليلاً متخصصاً لواقع تمكين الشباب الفلسطيني، كمدخل لتعزيز المشاركة السياسية، والمدنية، وريادة قطاعات الإنتاج في فلسطين، بناءً على مراجعة السياسات الوطنية المعنية بفئة الشباب، وارتباطها بالاتفاقيات، والقرارات الأممية، الخاصة بالشباب، وخاصة قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة 2250، والذي يرتكز على أهمية اتخاذ الدول الأعضاء التدابير اللازمة لحماية الشباب، وتعزيز مشاركتهم في الشأن العام، بالإضافة إلى تضمين آليات ادامجهم المجتمعي والمدني في السياسات الوطنية.

ويعتمد هذا التحليل على واقع وفرص تمكين الشباب على افتراض أن تعزيز الاستقلالية الاقتصادية للشباب يعظم من قدرتهم على اتخاذ القرار، ويفعل مشاركتهم السياسية ولاجتماعية، باعتبارها المساحة التي يتبادل الشباب فيها أفكارهم الساعية لإحداث تغيير مجتمعي وسياسي، يكفل المأسسة لبناء مجتمع قادر على مجاراة التطور المتسارع في العالم. إذ تعتبر السياسات القادرة على توفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية للشباب من أهم العوامل التي أدت لتحقيق الرفاه الاجتماعي في المجتمعات الإنسانية، وعززت من قدرة الشباب على تطبيق رؤيتهم في التغيير لمجتمعات أكثر تكافؤ وعدالة.

1 مسح القوى العاملة، مركز الإحصاء الفلسطيني، الربع الثاني، 2022.

2 الخطة الاستراتيجية القطاعية للشباب 2021–2023.

3 خطة الحكومة 100 يوم لتعزيز الاقتصاد المحلي.

تحليل السياق العام «الشباب والمشاركة»

تشكل فئة الشباب الفلسطيني من عمر 15–29 سنة، 30% من المجتمع الفلسطيني، يقابلها أقل من 1% على مستوى التمثيل السياسي في مراكز صنع القرار، اذ يعتبر المجتمع الفلسطيني من المجتمعات الشابة من حيث الفئات العمرية، ويعد التعليم بالنسبة لهذه الفئة الاستثمار المتوفر لهم، ويتصدر القيم الاجتماعية على المستوى الفردي والمجتمع، وينعكس هذا في احصائيات عام 42021، حيث أن من بين كل 100 شابة، 18 منهم حاصلين على شهادة البكالوريوس فأعلى، وكانت الإناث من الشباب، الأوفر حظاً بالنسبة للتعليم، اذ بلغت 23%.

وعلى الرغم من مستويات التحصيل العلمي العالية للشباب في فلسطين، وتشكيلهم لأكبر شريحة مجتمعية، فإن ذلك لم يُترجم على أرض الواقع، فما زال الشباب من الفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني، لا تحظى بتمثيل سياسي، أو اقتصادي، أو اجتماعي، وتتناسب معدلات البطالة طردياً مع مستوى التحصيل العلمي للشباب، وخاصة الإناث منهم، مع تباطؤ خلق الوظائف في السوق الفلسطيني، الأمر الذي يجعل تراكماً غير منقطع لمعدلات البطالة سنة تلو الأخرى، مما يشكل تحدياً كبيراً أمام الشباب للمشاركة في الحياة العامة، حيث وصلت نسب البطالة لدى المتعلمين من فئة الشباب 62% بين الإناث و33% بين الذكور، وكانت الأعلى في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية، 65% و 24% على التوالي.

هناك علاقة وثيقة بين قدرة الشباب وامكانية مشاركتهم في إدارة الشأن العام، وبين قدرة السوق على استيعاب الكفاءات الشابة وتشغيلها، وبالتالي خفض نسب البطالة في أوساط أكثر الفئات انتاجاً، كون الشباب هم الفئة الأكثر استجابة وحساسية لاحتياج فئاتهم، بالإضافة إلى قدرتهم على تمثيل مصالح جيلهم عند مشاركتهم في وضع السياسات العامة وتطبيقها على أرض الواقع. وفي فلسطين فإن هناك علاقة عكسية تتزايد أثارها المباشرة على الشباب، نتيجة استبعادهم من دوائر صنع السياسات الخاصة بهم، فنشهد معدلات عالية من خريجي الجامعات، يقابلها وتيرة منخفضة في خلق الوظائف لدى السوق الفلسطيني، الأمر الذي انعكس على تطلعات الشباب، وطموحاتهم في الحصول على وظائف، تمكنهم من الانخراط في مجتمعاتهم، وتعزز من مشاركتهم المدنية والسياسية، لصالح ادماجهم في عمليات إقرار السياسات في دوائر صناعة القرار على مختلف المستويات، سواء المحلية أو الوطنية.

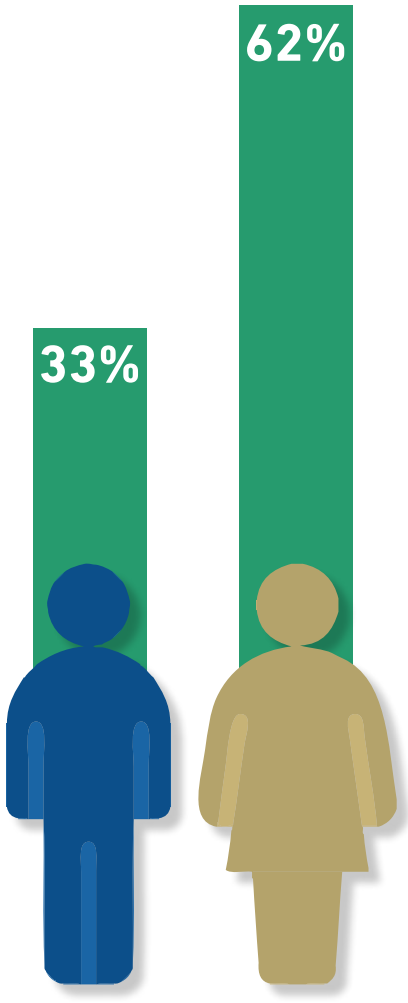

معدلات البطالة في أوساط الشباب

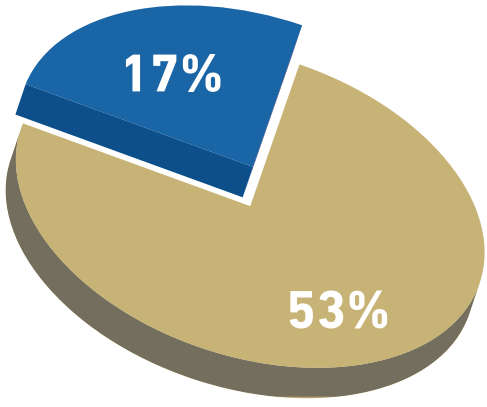

معدلات عمالة الشباب في القطاع الغير منتظم

4 تقرير أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني، 2022.
https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4295

خلال السنوات الأخيرة، عملت مؤسسات المجتمع المدني بشكل مكثف على استهداف الشباب من خلال التوعية والتدريب، بهدف تعزيز مشاركتهم السياسية، وادماجهم مجتمعياً، بصفتهم وكلاء تغيير مجتمعيين فاعلين في المجتمع الفلسطيني، كما استثمرت مؤسسات المجتمع المدني في خلق شراكات مع الحكومات الفلسطينية المتعاقبة، لبلورة سياسات، وخطط تعزز من تنمية قطاع الشباب، وتعميق شراكته في النظام السياسي القائم، من خلال الضغط على الأحزاب، ومؤسسات الدولة، ومؤسسات منظمة التحرير، اتجاه تمثيل مصالح الشباب من خلال اشراكهم في صنع السياسات، وتفعيل دورهم في الأطر القيادية المختلفة للنظام السياسي.

ورغم التقدم الضئيل الذي أحرزته المؤسسات في جعل فئة الشباب حاضرة على مستوى السياسات والأجندة الحكومية، وتشكيل الأجسام المتخصصة لتنمية ورعاية الشباب كالمجلس الأعلى للشباب والرياضة، إلا أن هذه الاجندة بقيت نظرية، ولم ترتقي للمستوى الفعلي، والتطبيق على أرض الواقع، فانعدام الاستقرار لدى المجتمع الفلسطيني، نتيجة لعوامل متعددة، منها ما يتعلق بالاحتلال، واجراءاته، وانتهاكاته اليومية بحق الشعب الفلسطيني، والمتمثلة في مصادرة مواردهم من هدم للبيوت ومصادرة للأراضي، والاعتقال، والتنكيل بهم، وحرمانهم من ممارسة حقوقهم التي كفلتها القرارات الدولية والاتفاقيات الأممية، ومنها تقييد حرية الحركة، وحق التعبير عن الرأي، وتقرير المصير، والحق في الحياة، حيث أشار تقرير للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، صدر بمناسبة اليوم العالمي للشباب 2022، أن الشباب الفلسطيني الأكثر تعرضاً للاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية، وشكلت نسبة الشباب من مجموع ضحايا الاعتداءات الإسرائيلية 32% في قطاع غزة، 56% في الضفة الغربية[5]، علماً أن هذه النسب هي فقط للفترة الواقعة بين بداية عام 2022، ولغاية شهر 2022/8.

كما يواجه الشباب الفلسطيني معضلة سياسته الداخلية المتعلقة بانعدام الأفق السياسي، نتيجة لتعطل العملية التشريعية، وتوقف إجراء الانتخابات العامة، وتآكل الشرعية السياسية للقيادات الفلسطينية، وأحزابها السياسية، الأمر الذي أدى إلى تضيق المساحات المدنية، والتشاركية أمام الشباب الفلسطيني، وتدني مستويات الثقة بالنخب الحاكمة، وعدم اليقين تجاه المستقبل السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني.

وتتعاظم نسب عدم الرضى لدى الشباب الفلسطيني عن الحياة، نتيجة لحجم التحديات أمام شراكتهم السياسية، حيث بلغت النسبة العامة لعدم الرضى عن الحياة لدى الشباب 63% في العام 2021[6]، مع فروق واضحة بحسب المنطقة الجغرافية، اذ بلغت في الضفة الغربية 72% مقابل 46% في قطاع غزة. الأمر الذي يُفسر على أنه اختلاف أولويات لدى الشباب بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فعلى الرغم من الظروف المعيشية الأفضل نسبياً لدى الشباب في الضفة الغربية، إذ ما قورنت بقطاع غزة المحاصر منذ العام 2008، إلا أن عدم الرضى يأتي من تعاظم التحديات أمام التغيير المجتمعي والسياسي والإخفاق في تحقيق التنمية الحقيقية الشاملة للمكونات المجتمعية المختلفة.

كما يشير تقرير أعدته **The Friedrich-Ebert-Stiftung's** حول أوضاع الشباب في العالم العربي ومن ضمنها فلسطين[7]، إلى أن المشاركة السياسية تذيلت أولويات الشباب الفلسطيني، وتصدر ضرورة ايجاد قوانين وأنظمة وتعزيز الأمن الشخص والمجتمعي أولويات الشباب الفلسطيني، يليها تحسين معايير المعيشة وخلق وظائف عمل مناسبة، ومن ثم خلق علاقات موثوقة بالمحيط، وهذا ما يدلل على تراجع رغبة الشباب في المشاركة نتيجة لظهور تحديات تشكل أولية في معالجتها قبل المشاركة السياسية وأهمها انعدام سيادة القانون والبطالة، مما يجعل من تعزيز شراكتهم في وضع منظومة قانونية فاعلة تحفظ لهم أمنهم واستقرارهم، واشراكهم في وضع السياسات المكافحة للبطالة والفقر أولى اهتمامات الشباب الفلسطيني.

ونتيجة للعوامل السياسية القائمة، فإن معظم الشباب تراجعت مستوى علاقتهم بالشأن العام، نتيجة لانعدام الاستقرار المجتمعي، وتعزز ارتباط الشباب العضوي بالعائلة والدائرة الأولى من العلاقات القرابية، كنتيجة لانعدام الأمن، والحياة السياسية، كما أدى تعاظم معدلات البطالة إلى اختلال الثقة بمخرجات التعليم الحالية وخاصة الأكاديمية، على الرغم من تحسن مستويات التعليم وارتفاع نسبة المتعلمين في المجتمع الفلسطيني، إلا ان هذا تزامن مع عدم قدرة النظام التعليمي على ضمان الترقي الاجتماعي للشباب وتآكل الطبقة الوسطى ودورها في تحديث المجتمع وتنميتها.

---

5 واقع الشباب في فلسطين، وكالة وفا، للأنباء والمعلومات الفلسطينية، 2022. https://info.wafa.ps/ar__page.aspx?id=3203

6 https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4295

7 Coping with Uncertainty: Young People in the Middle East and North Africa, Friedrich-Ebert-Stiftung's, MENA Youth Study, 2018.

أولويات الشباب	أهم التحديات	عوامل تحد من المشاركة السياسية
الأمن وسيادة القانون.	ازدياد معدلات البطالة وانعدام الأمن الوظيفي	تقلص المساحات المدنية وتزايد معدل انتهاكات حق التجمع وتقرير المصير.
تحسين مستويات المعيشة وخلق الوظائف.	تزايد الاستقطاب السياسي والاقتصادي.	تعاظم التوجهات السياسية الدينة لدى الشباب.
علاقات موثوقة بالمحيط العائلي والمجتمع	عدم التزام الجهات الرسمية بوعود التنمية لقطاع الشباب.	توقف العملية التشريعية وعدم انتظام العملية الانتخابية.
المشاركة السياسية والمدنية	تزايد الرغبة بالهجرة بين الفئة الشابة.	تعاظم سيطرة العائلة والعلاقات الأولية

الأجندة والسياسات الوطنية بموجب متطلبات القرار 2250

من أهم ركائز قرار 2250 تعزيز مشاركة الشباب في مستويات صناعة القرار، وادماجهم في صنع السياسات العامة، واشراكهم في حفظ السلام والأمن، ووقايتهم من الاستغلال السياسي والاقتصادي. ومنذ صدوره في العام 2015، حيث جاء في سياق تزايد أزمات شهدتها المنطقة ومنها ظهور الحركات الإرهابية وتهديدها لأمن وسلامة شعوب المنطقة، وانطلاقاً من اعتراف العالم، وحكوماته، بأهمية وحيوة فئات الشباب لدى شعوب العالم.

كما شكل القانون الأساسي الفلسطيني المعدل 2003، ووثيقة إعلان الاستقلال مرجعاً مهماً للإطار القانوني المحلي الذي عملت من خلاله المؤسسات الرسمية والأهلية على بناء تدخلاتها في قطاع الشباب، انطلاقاً من التأكيد على أن القانون الأساسي كفل جملة الحقوق التي يتمتع بها المواطن وبالتالي فئة الشباب، ومنها الحقوق المدنية، والسياسية، والصحية، والاجتماعية والثقافية، والتعليمية، والسكن، والعمل.

ومثل جوهر تدخلات المؤسسات الشبابية في فلسطين السعي الحثيث إلى خلق المساحات التشاركية، وقيادة الحوارات الوطنية، بغية تطبيق مضامين القرار وترجمتها على أرض الواقع، من خلال اصدار سياسات وأجندات على المستوى الوطني، وذلك بالشراكة مع المستوى السياسي، الذي بدورة يتحمل مسؤوليات إعمال الحقوق التي كفلها القانون الأساسي الفلسطيني، وتطبيق ما جاء في القرار الأممي 2250، والذي تضمن مطالبة صريحة للحكومات، بضرورة العمل والإسراع في تنفيذ ما تضمنه القرار من تعزيز الحماية القانونية وتفعيل المشاركة للشباب، لتحسين الواقع المعاش.

اشتملت الأجندة الوطنية دون استثناء على أهمية تنمية القطاعات لتقديم خدمات نوعية للشباب، وخلق الوظائف اللازمة في سوق العمل، لتحقيق طموحاتهم ورغباتهم، وتعزيز اندماجهم ومشاركتهم السياسية، حيث شكلت أجندة السياسات الوطنية 2017–2022، مصدر التزام رسمي بتطبيق سياسات تحسين نوعية حياة الشباب من خلال توفير التعليم الجيد، وتعزيز العدالة الاجتماعية وسيادة القانون، وتوفير الرعاية الصحية، وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

كما وجاءت السياسة العامة رقم 21، وبشكل صريح على أهمية تمكين الشباب، من خلال التزام الحكومة كأحد المشغلين الرئيسيين في فلسطين، وتعهد الحكومة برعاية ودعم المشاريع الريادية للشباب، وتعزيز مشاركتهم في الحياة العامة واتخاذ القرار، والارتقاء بمخرجات التعليم لتمكين الشباب من الانخراط في سوق العمل، وتحسين مستويات الأمن وتطبيق القانون، مما يعكس ما جاء في القرار على ضرورة تضمين فئات الشباب في الخطط القطاعية.

وتضمنت الخطة الاستراتيجية الوطنية للشباب بنسختيها 2017–2020 و 2021–2023، أهمية المشاركة المجتمعية، وتفعيل مستويات المشاركة السياسية والمدنية لفئات الشباب المختلفة، وتمكين الشباب من إدارة الشأن العام، من خلال اشراكهم في

الحملات التطوعية والمبادرات التي تهدف لتحسين واقع الشباب الفلسطيني، كما وأكدت الخطة على أهمية مكافحة الفقر في أوساط الشباب، وتعزيز حمياتهم، وتوفير بيئات مجتمعية أمنة لتنمية قدراتهم، ومهارتهم، وتوفير المساحات اللازمة لتفريغ طاقاتهم، والحفاظ على مستوى الصحة العامة لديهم.

ولا بد من الإشارة إلى أن المواثيق والاتفاقيات الدولية شكلت مرجعية في غالب الخطط والأجندة الوطنية للشباب، ومن أهمها قرار 2250 من خلال التركيز على بنود المشاركة، والوقاية، كتضامن مع روح ما جاء في هذا القرار، والاتفاقية الدولية لمكافحة التمييز ضد المرأة، كما استندت إلى برنامج العمل العالمي، الذي طورته الأمم المتحدة عام 1995، ويشتمل على توجيهات عامة لاتخاذ اجراءات وتدابير لازمة على المستوى الوطني، للنهوض بأوضاع الشباب، ويركز على أهمية تعزيز وجود فرص تنموية تعظم من حضور الشباب في كل مستويات المشاركة المجتمعية والسياسية، كما استندت بعض الخطط الوطنية للميثاق الأوروبي حول مشاركة الشباب الحياة المحلية، الذي طالب بأن يكون للشباب الحق في الحماية الاجتماعية والقانونية والاقتصادية، وحقهم في توفير التدريب والتمكين وحمايتهم من الاستغلال، والعنف، وتعزيز مشاركتهم السياسية.

الخيارات السياساتية

تعد ورقة السياسات أداة تجاه التغيير البنيوي، تهدف إلى تقديم آليات عمل للمؤسسات الرسمية، في استهداف فئات مجتمعية معينة، وانطلاقاً من أن الاصلاح أو التغيير البنيوي من أهم العوامل لتحقيق التغيير الثقافي، حيث يسهم في تحويل الانماط والسلوكيات والهوية المجتمعية إلى عوامل مساندة لعملية التغيير، والتحديث، وخلق بيئة ثقافية داعمة للفئات المجتمعية المهمشة، وتسَرع في عملية إدماجها، وتمثيل مصالحها.

وبناء على ما سبق من تحليل لأولويات الشباب الفلسطيني، يتضح أن أهم الأولويات التي تتصدر احتياجات الشباب، الأمن وسيادة القانون، ويعود ذلك إلى غياب سيادة القانون من حياة الشباب الفلسطيني، وضعف الشعور بالأمن الشخصي، الأمر الذي ينعكس سلبياً على مشاركته السياسية والاجتماعية، وتأتي هذه الأولية كمطلب في ظل استمرار الانقسام السياسي واختلاف المرجعيات القانونية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن زيادة نفوذ السلطة التنفيذية على حساب السلطة القضائية، مما أضعف قدرة المؤسسات القضائية على انفاذ القانون، وارتفاع وتيرة الانتهاكات للحريات وخاصة حرية التعبير، والاعتقالات التعسفية في أوساط الشباب على خلفيات سياسية، كما أن غياب تواجد قوات الأمن والشرطة من المناطق المصنفة C بحسب اتفاقية أوسلو، تشكل أحد العوائق أمام انفاذ القانون في كثير من مجالات الحياة التي يعيشها الشباب الفلسطيني.

ومن ناحية أخرى، فإن سلطة القانون تعتبر أحد الركائز الديمقراطية في المجتمعات الحديثة، حيث يضمن فصل وتوازن سلطات وصلاحيات كل من السلطة التنفيذية، والقضائية، والتشريعية، وتشكل الحماية القانونية دافعاً لمشاركة الشباب السياسية، حيث تضمن عدم انتهاك حقوق الشباب السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وتكرس مبدأ المساواة أمام القانون، والقضاء، وتحد من نفوذ أطراف على حساب أخرى، وتقيد السلطة السياسية أو الفئوية أو العائلية أو الجهوية أو القبلية لصالح مشاركة المواطن كفرد فاعل سياسياً ومجتمعياً.

أما الأولوية الثانية لقطاع الشباب في فلسطين بحسب الاحتياج، فقد كانت تحسين الأوضاع المعيشية وخلق الوظائف المناسبة، وتحسين مستوى الأمان الوظيفي، وهذا ما عكسته معدلات البطالة العالية في أوساط الشباب، ومستويات الاحباط من الوعودات الحكومية في تحسين مستويات تشغيل الشباب، كقوى عاملة ومنتجة في المجتمع الفلسطيني، مما انعكس على مستويات الثقة المتدنية في المؤسسات الرسمية، والتشكيك في قدرتها على تطوير السوق الفلسطيني، وخلق فرص عمل جديدة تتناسب وأعداد طالبي العمل، والوظائف.

وعليه، سنركز في هذه الورقة على أهم التحديات التي تواجه الشباب الفلسطيني، وسبل معالجة هذه التحديات، وتذليل العقبات أمام مستقبل أكثر تفاؤلاً لفئة الشباب، حيث يعتبر معالجة هذه التحديات أمراً ضرورياً لتمكين الشباب من المشاركة السياسية الفاعلة، والتي تضمن تحقيق استقلاليتهم كمدخل للمشاركة، كما أن توفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية للشباب من أهم العوامل التي تمكنهم من تحرير إرادتهم السياسية، وتعزيز الثقة بالقيم الديمقراطية والحكم الصالح لإدارة الشأن العام.

الخيار الأول: تعزيز الأمن وسيادة القانون

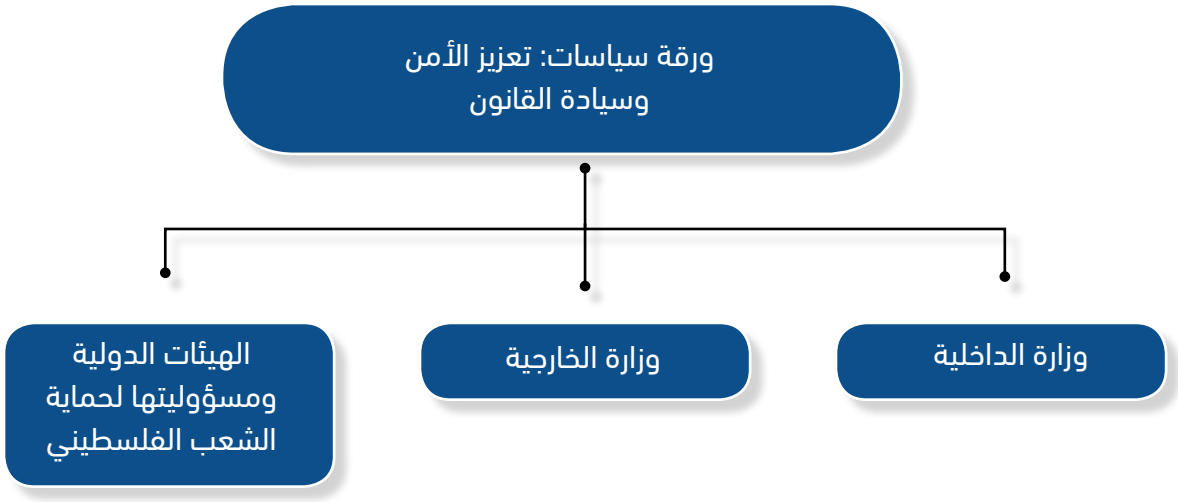

تحليل الأدوار للمؤسسات الرسمية

وزارة الخارجية:

تتمثل أبرز مهام وزارة الخارجية في المحافظة على مواقف الأمم المتحدة ومنظماتها تجاه القضية الفلسطينية، والعمل المستمر على استصدار قرارات أممية تعزز الاعتراف بالحقوق الفلسطينية، وتفعيل الآليات الدولية لتطبيقها على أرض الواقع8، كما تتولى وزارة الخارجية تمثيل فلسطين في جميع المؤتمرات واللقاءات الرسمية الإقليمية والدولية، من أجل تعزيز حضور القضية الفلسطينية في جميع المحافل الدولية، وتمثل الوزارة حاجة أي شعب محتل ويمارس ضده جميع أشكال القمع والانتهاكات في توفير مظلة للحماية، وتحقيق الحلول السياسية العادلة، النابعة من الحق في تقرير المصير وبناء دولة مستقلة، تتمتع بنظام ديمقراطي يحترم حقوق مواطنيه وكرامتهم.

وفي مجال التعاون الدولي والإنمائي، والذي يعتبر أحد مهام وزارة الخارجية في أخذ زمام المبادرة لتطوير العلاقات الاقتصادية مع دول العالم وتنشيطها، وتعزيز التعاون مع العالم من خلال البعثات الاقتصادية الفلسطينية، وبالنسبة للشباب الفلسطيني تعتبر وزارة الخارجية شريكة وصاحبة مسؤوليات تتعلق بتشجيع تدفق الاستثمار الخارجي، وتوفير التسهيلات اللازمة لباحثي الاستثمار في فلسطين، كما تعمل الوزارة على توفير المنح والمقاعد الجامعية والدورات التدريبية والتمكينية من خلال التعاون مع الجامعات ومعاهد التدريب الدولية9.

وبالنتيجة فإن دور وزارة الخارجية يختص بالمسؤوليات المتعلقة بالعمل على توفير سبل الحماية الدولية للفلسطينيين، كشعب يعيش تحت الاحتلال من خلال تطبيق القرارات الدولية، وتبنيها وتوطينها على المستوى المحلي، بالإضافة إلى الدور التنموي الذي تلعبه في فتح مجالات الاستثمار والتعليم والتدريب على المستوى الدولي للشباب الفلسطيني، وهو ما يخدم هدف هذه الورقة في تطوير بيئة تمكن الشباب من خلال تشبيك أدوار مراكز المسؤولية لدى الحكومة الفلسطينية.

وزارة الداخلية:

بالنظر للدور الذي تلعبه وزارة الداخلية من خلال الاطلاع على سياساتها واستراتيجيتها المتعاقبة لقطاع الأمن، نجد أنها تولي اهتماماً لمحاولاتها ضمان الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان وتضمين منظور النوع الاجتماعي في التعامل مع القضايا الأمنية للمواطنين، وترسيخ مفهوم احترام سيادة القانون من خلال احترام حريات المواطنين وتوفير الحماية المدنية، وتسهيل وصول المواطنين للخدمات الأمنية وطلب الحماية.

8 مهام وزارة الخارجية والمغتربين، موقع وزارة الخارجية الفلسطينية، http://www.mofa.pna.ps/ar-jo/

9 الاستراتيجية القطاعية للسياسات الخارجية 2021-2023، وزارة الخارجية والمغتربين، الخطة الوطنية للتنمية 2021.

كما تضمنت استراتيجية العمل لدى الوزارة في قطاع الأمن، تحديث منظومة القوانين والاجراءات الناظمة لعمل قوات الأمن، ومكافحة الجريمة10، والمستندة إلى حقوق الأنسان، بغية تحقيق الهدف الأصيل للوزارة في الحفاظ على الجبهة الداخلية للمجتمع الفلسطيني، والحفاظ على مصالحة، وحمايته من التدخلات الخارجية أو العدائية التي من الممكن أن تعصف بنسيجه ووحدته المجتمعية.

كما تعهدت الوزارة بإجراء مراجعة وتحديث لإجراءاتها بما يوائم مع الالتزامات الدولية التي تترتب على توقيع فلسطين على المعاهدات والمواثيق والبروتوكولات الدولية المختلفة، آخذين بعين الاعتبار مراجعة القوانين والأنظمة بما ينسجم مع المعايير الدولية، لتسريع عملية انضمامها للمؤسسات والمنابر الدولية المنخرطة في حوكمة قطاع الأمن.

المؤسسات الدولية:

تنخرط المؤسسات الدولية في مساندة المؤسسات الفلسطينية الرسمية والأهلية، لتطوير أداءها على مستوى الحكم وتطبيق القرارات والقوانين، بما ينسجم مع المعايير الدولية، كما وتساند المدافعين عن القضية الفلسطينية في إيصال أصواتهم للمنابر الدولية، ومساعدة الوفود الفلسطينية للمشاركة في منظمات دولية فادرة على تقديم الدعم والمساندة لاستعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية.

كما ويعتبر دور المؤسسات الدولية مهماً في دعم أنشطة الشباب الفلسطيني، وتعزيز حضورهم على المستوى الدولي من خلال مشاركتهم في مؤتمرات دولية شبابية، يتم من خلال التشبيك لصالح الدفاع عن القضية الفلسطينية، ورفع الوعي العالمي بالقضية الفلسطينية، بالإضافة إلى التمسك بالقرارات الدولية والأممية التي من الممكن أن تساند الشباب في حماية حقوقهم ووقف الانتهاكات بحقهم بسبب الاحتلال الإسرائيلي.

وعلى المستوى المحلي، ساهمت المؤسسات الدولية في تفعيل قضايا الشباب، من خلال مطالبة مراكز صنع القرار الفلسطيني بضرورة توفير حماية لحقوق الشباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتنشيط حياتهم السياسي بشكل ديمقراطي، وتسهيل وصولهم لمراكز صنع القرار وبلورة السياسات المساندة للشباب، وفتح باب الحريات لممارسة أدوارهم المجتمعية والسياسية، وقيادة عملية التغير والتحديث من خلال مساندتهم في مجالات متعددة.

مقترحات سياساتية لتعزيز الأمن واحترام سيادة القانون:

المؤسسات الدولية	وزارة الداخلية	وزارة الخارجية
وضع استراتيجية موحدة للمؤسسات الدولية في فلسطين، تُبنى على مبدأ أولوية ومصلحة وحقوق الشعب الفلسطيني.	الإسراع في عملية تحديث القوانين والاجراءات لعمل قوات الأمن، بما يضمن تعزيز احترامها للحقوق وممارسة الحريات.	الإشراف على عملية موائمة التشريعات المحلية والاتفاقيات الدولية، وبما ينسجم مع المنظومة العالمية المستندة لحقوق الإنسان.
مساندة القوى الديمقراطية، وخاصة الحراكات الشبابية في مطالبتها بإجراء الانتخابات وإعادة الحياة الديمقراطية لمؤسسات الحكم في فلسطين.	وقف كل أشكال الانتهاكات التي تحد من حرية ممارسة الشباب الفلسطيني لدوره في التغيير السياسي والتعبير عن وجهة نظره.	تعزيز مطالبة توفير الحماية للشعب الفلسطيني وفئاته المختلفة من ممارسات الاحتلال من قمع وانتهاكات للحريات وحق الحياة وحق تقرير المصير.

10 الخطة الاستراتيجية لقطاع الأمن 2017–2022، وزارة الداخلية، 2017.

المؤسسات الدولية	وزارة الداخلية	وزارة الخارجية
مساندة الجهات الفلسطينية الرسمية في الهيئات الأممية والمنابر الدولية لتجريم ما يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة وخاصة قرار 2250، والذي يعتبر مظلة توفير الحماية للشباب في مناطق النزاع.	موائمة الأنظمة والقوانين مع المعايير الدولية، وبما ينطبق مع التزامات دولة فلسطين من توقيعها للمعاهدات والاتفاقيات الدولية.	إدارة عملية التغيير المستندة لتقارير الظل التي تقدمها المؤسسات الأهلية، وأخذها بعين الاعتبار، والقيام بالتعديلات اللازمة وفقاً لمطالباتها.
مساندة المؤسسات الأهلية ودعمها في إطار تطبيق قرار 2250 على المستوى المحلي، واستصدار التشريعات اللازمة لتطبيقه.	توزيع القوى الشرطية بشكل عادل ومتوازن في محافظات الوطن، وبما يضمن تعزيز الشعور بالأمن وسيادة القانون، والحفاظ على السلم الأهلي.	تجنيد الأموال وإنشاء الصناديق اللازمة لتشجيع الاستثمار في فلسطين، وتوفير فرص التدريب والتمكين في الجامعات والمعاهد الدولية.
بناء شراكات مع المؤسسات الأهلية لتعزيز شراكة الشباب السياسية، ودمجهم في مجتمعاتهم، وحماية حقوقهم.	توفير الحماية اللازمة لضمان حق التجمع السلمي والتعبير عن الرأي، من خلال توفير المساحة الديمقراطية الأمنة لأشكال الاحتجاج والاعتراض.	دعم انخراط الشباب الفلسطيني الناشط والمدافع عن القضية الفلسطينية، وتعزيز مشاركتهم على المستوى الدولي والأممي، ومنحهم الفرص الكافية لتمثيل شباب فلسطين وهمومهم وتطلعاتهم.

الخيار الثاني: تحسين مخرجات نظام التعليم وزيادة الأعمال

ريادة الأعمال وواقع السوق الفلسطيني:

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من ركود مستمر، بسبب إجراءات الاحتلال الإسرائيلي، الهادفة إلى الابقاء على الاقتصاد الفلسطيني ذا طابع استهلاكي، لامتصاص الإنتاج الإسرائيلي من السلع والخدمات، وخلق سوق سوداء كحديقة خلفية للاقتصاد الاسرائيلي، لتصريف تعاملاته المالية، وخدماته الغير قانونية، الأمر الذي حدا بالاحتلال الإسرائيلي إلى فرض حصار طويل الأمد على المناطق الفلسطيني، ومحاربة إي محاولة تنموية للقطاعات المختلفة، بالإضافة إلى فرض قيود على حرية تنقل البضائع والسلع والمال والخدمات، الذي ضمنته العديد من الاتفاقيات التجارية الدولية، بحجة أسباب سياسية متعلقة بأمن مواطنيه.

وتزايدت خلال العقد الأخير عمليات قرصنة الأموال التي ينتهجها الاحتلال بشأن إيرادات الحكومة الفلسطينية، ويستخدمها كأداة للابتزاز والضغط السياسي لتغيير المواقف السياسية لدى السلطة، وتصل الاقتطاع الشهرية من أموال الماصة إلى 200 مليون شهرياً11. جعل هذا الواقع من الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً نامياً وهشاً في آن واحد، أمام الأزمات المتلاحقة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي، ومنها الأزمات المالية في الأسواق، تبعتها جائحة كورونا، التي زادت من حدة القيود المفروضة على حركة الانتاج في منظومة الاقتصاد الفلسطيني، حتى بات يهدد الخدمات الحكومية الضرورية، ومثل قطاع التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية، حيث انكمش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 11.3% في العام 202012، رافقة انخفاض حاد في حجم المعونات الدولية، من 27% من إجمالي الناتج المحلي عام 2009، إلى 1.8% عام 2021. أدى ذلك إلى تراكم رصيد ضخم من المتأخرات المستحقة لكل من القطاع الخاص، وصندوق المعاشات التقاعدية، والاقتراض من البنوك المحلية، حيث فرض هذا الواقع، تغيير أولويات سياسات الأنفاق الحكومي، المقيدة أصلاً بسبب متطلبات المانحين، ليصل الدين العام مطلع العام 2022 إلى 3.8 مليار دولار، حيث بلغ الدين المحلي 2.5 مليار دولار، بينما بلغ الدين الخارجي 1.3 مليار دولار13.

وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي أثرت بشكل مباشر على نوعية حياة ورفاه الفلسطينيين، وخلق أنماط جديدة من الفقر والفقراء الجدد بسبب الأزمات المتلاحقة، إلا أن قطاع ريادة الأعمال المعتمد بالأساس على توظيف تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، لصالح تطوير الإنتاج وتقديم الخدمات، سجل تقدماً ملموساً خلال العقدين الأخيرين، حيث أشارت البينات المتوفر لعام 2017، أن السوق الفلسطيني، شهد تأسيس 1,008 شركة تعمل في قطاع ريادة أعمال المعلومات والاتصالات، استوعبت 9,200 شخص14 من القوى العاملة في فلسطين.

إلا أن هذا الأمر لم يدم طويلاً، ونتيجة لجائحة كورونا وما رافقها من اجراءات عالمية ومحلية، أثرت سلباً على قطاع ريادة الأعمال، والمشاريع الصغيرة، والمتوسطة، بسبب انحسار النشاط الاقتصادي لهذه المنشآت، كانعكاس للإجراءات التي اتخذت بهدف حماية الصحة العامة أثناء جائحة كورونا، مثل تقيد حركة السكان بين المحافظات، وفرض اغلاق كامل على الأسواق، وخفض حركة التبادل التجاري، سواء على المستوى المحلي أو العالمي. أدت هذه الإجراءات إلى إلحاق الضرر في قطاع الريادة الناشئ أصلاً في السوق الفلسطيني، حيث أشارت دراسة لمنظمة كير الدولية15 إلى أن ضرراً بالغاً ألحق بنحو 73% من المنشآت العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ووصلت النسبة للمشاريع التي تديرها النساء إلى 82% من المشاريع الريادية، واضطر 28% من أصحاب المشاريع الريادية إلى التخلي عنها وإغلاقها، بسبب تأثر وفرة السيولة المالية لاستمرار نشاط مشاريعهم الريادية.

11 الاقتصاد الفلسطيني 2021 أزمات متلاحقة، مقابلة مع اسطفان سلامة، مستشار رئيس الوزراء، وكالة وفا، 2021/12/28.

12 Economic Monitoring Report, World Bank Group, 2022. https://documents1.worldbank.org/curated/en/099407305062233565/pdf/IDU091fed1da019eb042d6090100a9320aa572de.pdf

13 موازنة المواطن العامة للعام 2022، وزارة المالية، 2022، (pmof.ps ،citizen2022.pdf).

14 The Innovation and Entrepreneurial Ecosystem in the OPT, main challenges and proposed solutions, Representative Office of Switzerland in Ramallah, 2020.

15 أثر جائحة كرونا على المشاريع الريادية مشاريع تقودها نساء أثناء جائحة كورونا، منظمة كير الدولية، 2020.

واقع المشاريع الريادية للشباب الفلسطيني:

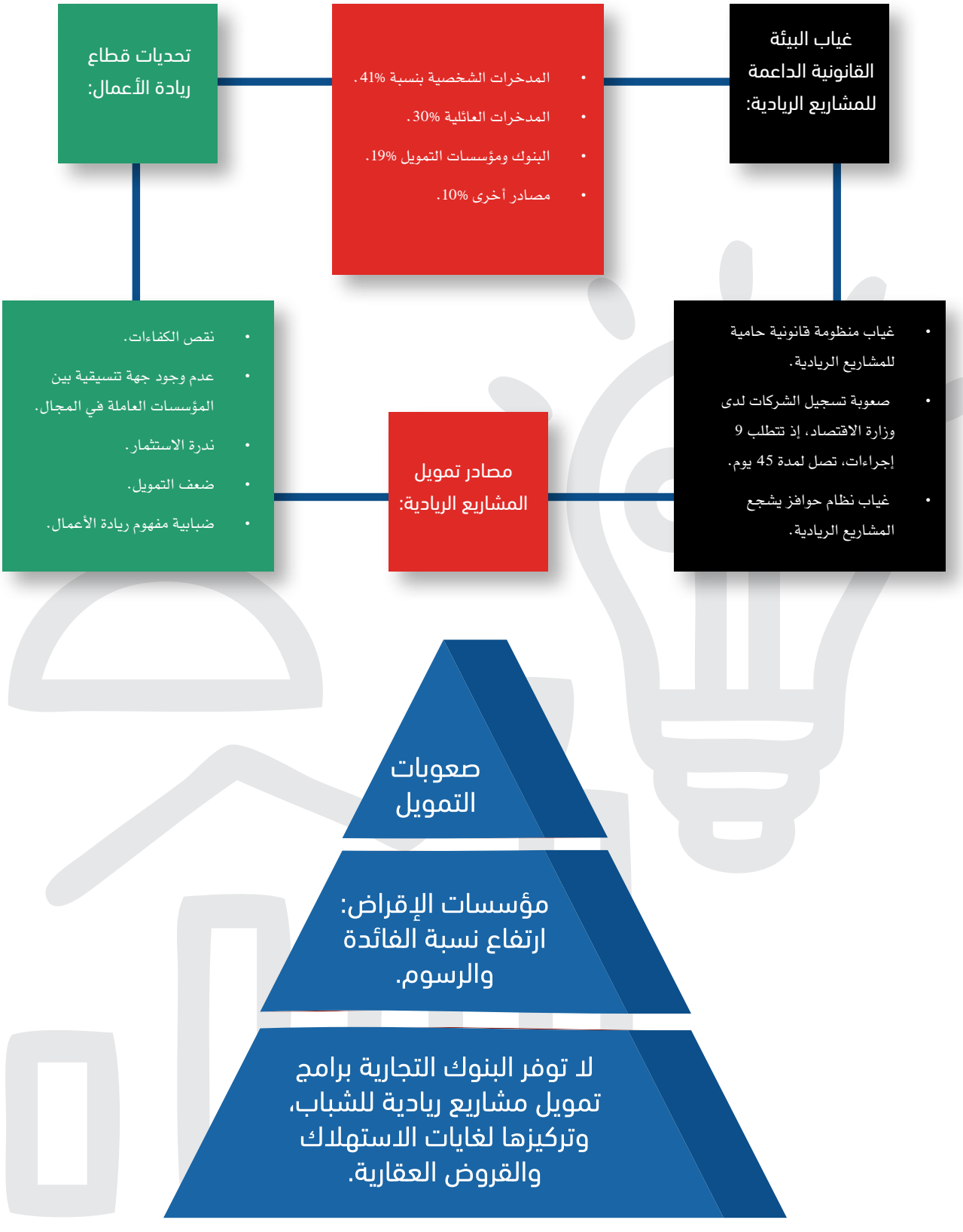

تحديات تتعلق بالبنية التحتية لتكنولوجيات الاتصالات والمعلومات		
معظم المنازل الفلسطينية لديها اتصال بالإنترنت، حيث بلغت النسبة 80%.	86% من العائلات الفلسطينية لديها هواتف ذكية ومتصلة بالإنترنت. وعلى مستوى الأفراد بلغت النسبة 75% من الشباب يملكون هاتفاً ذكياً، حيث توزعت النسبة وفقاً للجنس 71% بين الإناث، 79% بين الذكور[17].	ما زال الجيل الثالث G3 هو المستخدم في فلسطين، مع تقيدات على استخدام الجيل الرابع G4 بسبب إجراءات الاحتلال.
ضعف الوصول للأسواق الخارجية وتقديم خدمات نوعية وسريعة.	صعوبة توفر البيانات وتبادل المعلومات في السوق الفلسطيني، بسبب تخوفات تتعلق بخصوصية المنشآت التجارية.	منافسة التطبيقات العالمية الرخيصة التي توفر حلول عملية في الحركات المالية والتجارية.

كما أن هناك تحديات أخرى تتعلق بتهيئة البنية التحتية التي تناسب المشاريع الريادية، ومن ضمنها النظام التعليمي في فلسطين، وذلك لسيطرة البنية التقليدية للنظام التعليمي، الغير متبني لقيم الاستقلالية، والتشجيع لأخذ زمام المبادرة، بل يرتكز النظام التعليمي في مخرجاته معظم الأحيان، لإعداد الطلبة للحصول على وظيفة عمل.

بالإضافة إلى العوامل الثقافية التي تأطر السلوك المجتمعي، وأنماط التفكير لدى أفراد المجتمع الفلسطيني، والتي سنأتي على ذكرها فقط دون الغوص في تحليل انعكاساتها، ومنها الأبوية الثقافية، والتي لا تعطي للشباب المساحة الكافية للمبادرة، واتخاذ القرار، مما يجعل حرية اتخاذ القرار في سن مبكرة لدى الشباب أمراً محدوداً ومقيداً، وتبقى المركزية في اتخاذ القرار نمط متوارث لدى البنى المجتمعية، أما النمط الآخر فهو بعد الجمعانية على حساب الفردانية، إذ ما زال المجتمع الفلسطيني يحتفظ بهذا النمط، وما يدلل عليه أن معظم المنشآت الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في فلسطيني عائلية بطابعها، وليست شركات مساهمة، كما يلعب النمط الذكوري السائد مجتمعياً، عاملاً معيقاً للمشاريع الريادية، أذ يعمل على شرعنة وجود ذكور في الأسواق التجارية على حساب الإناث من أفراد المجتمع، مما يحرم الأسواق من 50% من حجم القوى العاملة وفرص التنمية.

تحليل أدوار المؤسسات الرسمية:

دور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تطوير ريادة الأعمال

بالاستناد إلى الهدف الرابع للتنمية المستدامة لعام 2030، والذي شكل صميم الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم العالي 2017-2022، والذي ينص على «ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع»، ويعتبر الاسترشاد بهذا الهدف، اعترافاً بأن التعليم عملية حيوية تحقق التحول في حياة الأفراد والارتقاء بهم، بل ويشكل التعليم دافعاً لتطور الفرد والمجتمع على حد سواء، وبما يضمن الحياة الكريمة للإنسان في إطار منظومة تحمي حقوقه وتصونها بالشكل الذي يعبر عن تطور الحضارة التي يساهم في تشكيلها عالمياً.

كما تضمنت الاستراتيجية اعترافاً بالتحديات التي تتعلق بموائمة التعليم العالي، ومخرجاته، استجابة لاحتياجات التنمية، وحل مشكلة البطالة المتضخمة في صفوف الخريجين، وتطرقت للأسباب الواقعية المتعلقة بميلها الواضح نحو العلوم الإنسانية، وزيادة نسبة الملتحقين ببرامج التعليم المفتوح، ومحدودية اندماجهم في سوق العمل، والعجز في موائمة المهارات، والكفايات التي يجب أن يتمتع بها الخريج للتعامل مع متطلبات التنمية. كما تناولت الاستراتيجية ضعف ومحدودية التمويل المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي، اذ يعاني البحث العلمي من عدم اهتمام رسمي أو مجتمعي، وضعف الاستثمار فيه يعني انعدام الحلول المحلية للمشاكل الاقتصادية، والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، وعدم القدرة على تكيف الحلول المستوردة من الخارج، مما يبقى المجتمع الفلسطيني ومؤسساته، رهن الحلول الفردية، والاعتباطية، الغير مستندة على تحليل منطقي للمشاكل التي نواجها، وتَتسبب هذه الحلول في إهدار المال العام، دون الوصول لنتيجة، أو إحداث تغيير تنموي في البنى السياسية، والاجتماعية والاقتصادية.

16 تقرير اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3737

ومن الجدير ذكره أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تشكل الجهة الرسمية التي تتكفل بإحداث التحولات التنموية في أسواق العمل، استناداً لمدى قدرتها في موائمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق، أو العمل على تطوير قدرات ومهارات الخريجين بالشكل الذي يمكنهم من إحداث تحولات داخل سوق العمل، ومنها ريادة الأعمال التي تعتبر عاملاً مهماً، لخلق حراك ونشاط اقتصادي، ومجالاً لامتصاص معدلات البطالة، واستثمار رأس المال البشري في تطوير القطاع الانتاجي، والخدماتي في فلسطين.

دور وزارة العمل في خلق وظائف من خلال تطوير قطاع ريادة الأعمال:

عملت وزارة العمل بصفتها قائدة قطاع التشغيل في فلسطين على تبني العمل على زيادة نسبة الملتحقين في مراكز التعليم والتدريب المهني، والتقني، وذلك لمواكبة متطلبات سوق العمل، وجسر الفجوة بين جانبي العرض والطلب، حيث تم إقرار قانون «الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني»، والذي من شأنه أن يعزز من فعالية استجابة مخرجات الأنظمة التعليمية، للتدريب المهني والتقني، ومعالجة التحديات المستعصية في هذا القطاع.

وعلى الرغم من الجهود الوطنية المبذولة لمعالجة التحديات التي تواجه قطاع التدريب المهني والتقني، إلا أن التحديات ما زالت تشكل عائقاً أمام التقدم في مخرجات هذه البرامج، حيث ما زالت التوجهات المجتمعية سلبية تجاه التعليم المهني، وتشتت منظومة التعليم المهني والتقني، وضعف الرقابة عليها من قبل المؤسسات الرسمية، وما زالت مخرجات التعليم المهني والتقني ضعيفة ولا تلبي متطلبات سوق العمل واحتياجات تطويره، بالإضافة إلى هشاشة البرامج الثنائية والتي تعتمد بالأساس على شراكة إدماجيه بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص المستفيد من مخرجات قطاع التعليم المهني والتقني.

كما وبرزت مشكلة عدم اكتمال المناهج التعليمية المستخدمة في هذا القطاع، إذ يعاني أغلب خريجي هذه البرامج من عدم امتلاك مهارات التواصل وخدمة الزبائن، وافتقارهم للمهارات الحيوية لإدارة المنشآت الصناعية والتجارية، مما يجعل مخرجات هذه البرامج فاقدة للمهارات والقدرات الأساسية، وغير قابلة لمجاراة التطورات المتسارعة والمتزايدة في سوق العمل، وخاصة بما يتعلق بمجال الانتاجية المتسارعة وتغير أدوات الانتاج المعتمدة أصلاً على التطور التكنولوجي وبرامج التحكم.

وعلى الرغم من دور الوزارة في تهيئة السوق، لاستقطاب وتشجيع المشاريع الريادية، إلا أن النظام الضريبي الموجود لا يخدم فرص تقدم القطاع الريادي للأعمال والمشاريع الصغيرة في فلسطين، فبرغم من الاعفاء الضريبي الذي منحته التعديلات القانونية على قانون ضريبة الدخل للعام 2011، المتحقق من دخل المنشآت الزراعية والشركات التي يقل فيها حجم الإيرادات والمبيعات عن 300,000 شيكل، ما زالت المشاريع الصغيرة لا تحظى بمعدلات حضانة داخل السوق، بالإضافة لانعدام أي نوع من حوافز الاستثمار، التي قد تحميها من تغيرات الأسواق المحلية.

وتشكل ضريبة القيمة المضافة تحدياً من نوع أخر، أذ تفرض قيمة محددة بنسبة 16% على جميع مدخلات مشاريع الإنتاج أو الخدمات، ولا تعفى منها أي سلعة أو خدمة، وتشكل هذه الضريبة التي توصف على أنها ضريبة عمياء، عبئاً مالياً على جميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، نتيجة لما تؤديه من زيادة الأعباء المالية وارتفاع تكاليف إنشاء المشاريع الريادية، وعدم تميزها بين تصنيفات وطبيعة المشاريع، كما لا تحظى هذه المشاريع بمنح لإعفائها من ضريبة القيمة المضافة مهما كانت قيمة إيراداتها أو حجم مبيعاتها.

وتعتبر وزارة العمل أن للريادة مساهمة مهمة في قطاع التشغيل وخاصة لجيل الشباب، والمنخرطين الجدد في سوق العمل، وظهرت مبادرات كثيرة تهدف لدعم أنشطة سلسلة القيمة الريادية، والجوهرية، لهذا النوع من المشاريع، ومن الامثلة على هذه المبادرات، زيادة الاهتمام بخلق مساحات مشتركة، لرواد الأعمال في مجال الرقمنة، وتقديم الحلول التكنولوجية، وذلك لتعزيز الشعور المجتمعي بين الشركات الناشئة، من خلال دمجها بمسرعات، وحاضنات الأعمال، حيث أدت هذه المساحات على الرغم من محدوديتها إلى تطوير العديد من الأفكار للمشاريع الريادية، وتطويرها، بل والمساهمة في معظم الأحيان إلى تجنيد التمويل لصالح تطوير حلول تكنلوجية من خلال تطوير برامج وحلول رقمية.

دور وزارة الريادة والتمكين:

استحدثت الحكومة الفلسطينية الثامنة عشر، وزارة الريادة والتمكين، بهدف مواكبة التوجهات الريادية في العالم، ودعم وتمكين الرياديين الفلسطينيين لمواكبة التطورات المتسارعة في قطاع ريادة الأعمال، بغية تحقيق فرص تشغيلية أفضل للشباب الفلسطيني، وتعزيز شراكة فاعلة بين القطاع الخاص والحكومي والقطاع الأهلي، وذلك بهدف تطوير بيئة حاضنة لتطوير وزيادة حجم المشاريع الريادية العاملة في السوق الفلسطيني، من خلال تطوير نظام قانوني مساند وحامي لمبادرات الشباب، ونقل المعرفة وتوفير التكنولوجيا اللازمة لتطوير وايجاد الحلول الرقمية، وتطوير السياسات وتخطيط المشاريع الريادية.

ويتصف دور وزارة التمكين من خلال الأهداف التي استحدثت من أجلها وهي: المساهمة في تطوير المشاريع الريادة ورفع قدرات وامكانيات الشباب من خلال عمليات التدريب والتمكين، والمساهمة في تطوير الخطط والسياسات لخدمة المشاريع الريادية، وأنها وزارة تعمل في مضمار تنسيق السياسات والخطط الوطنية الهادفة لتطوير قطاع ريادة الأعمال، من خلال تكثيف التنسيق والتشبيك بين الجهات الفاعلة سواء العاملة في قطاع التعليم أو التشغيل أو التدريب، من أجل النهوض بواقع السوق المحلي، وخلق التحول اللازم لتحديث النية التحتية لقطاع ريادة الأعمال وخاصة المعتمد على تكنولوجيا المعلومات والرقمنة.

مقترحات سياساتية:

وزارة التعليم العالي والبحث العملي

- تحسين وتطوير الأجهزة الإدارية في الوزارة بما يضمن التنفيذ الفاعل لخطط واستراتيجيات الوزارة
- زيادة الموازنات المرصودة للوزرة، حيث بلغت موازنة الوزارة في العام 2022، (219,943,427) شيكل، أي ما نسبته 1.2% من مجمل الموازنة العامة، وشكلت الرواتب نحو 57.8% من مجمل الموازنة المرصودة للوزارة، وبلغ نصيب البحث العلمي 1.7% من مجمل الموازنة المرصودة لبرامج الوزارة.
- انجاز قانون تعليم عصري للتعليم العالي، وتوفير حماية قانونية تضمن استقلالية مؤسسات التعليم العالي.
- تغير الثقافة المحلية داخل الحرم الجامعي، بحيث ترتكز على تطوير التفكير النقدي لدى الطلبة، وتشجيع روح المغامرة والاكتشاف.
- تطوير برامج تقنية للتدريب والتمكين تستهدف العاملين في المشاريع الريادية خارج الجامعات، استجابة إلى الحاجة المستمرة للتعليم والتطوير
- تعزيز شراكات استراتيجية عبر قطاعية تضم المؤسسات الحكومية الشريكة مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل والمجلس الأعلى للشباب والرياضة، والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص، بهدف تحديث البرامج والمناهج التعليمية، ضمن إطار وشراكة وطنية متكاملة.

وزارة العمل

- استحداث تخصصات جديدة داخل الجامعات وتحديث معايير القبول
- مساندة الرياديين الشباب في الوصول إلى الأسواق العالمية لتقديم الخدمات، والعمل على استقطاب شركات ريادية عالمية من خلال معارض تجارية سنوية.
- تحديث الأنظمة والقوانين الضريبية وتكيفها لصالح المشاريع الصغيرة والريادية
- استحداث منظومة من الحوافز لتشجيع قطاع ريادة الأعمال، وتوفير اجراءات الحماية والتمييز الإيجابي للمشاريع الناشئة في السوق.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع المشاريع النسوية للانتقال من المشاريع التقليدية إلى الريادية.
- تطوير البنية التحتية للسوق الفلسطيني لاستيعاب المشاريع الريادية.
- الاستثمار في التشبيك مع صناديق التمويل الدولية والمحلية، لتوفير الدعم للمشاريع الريادية.
- تعزيز التنسيق الفاعل بين أطراف الإنتاج الثلاث (وزارة العمل والقطاع الخاص والنقابات)

بناء شراكات مع المؤسسات الأهلية التي لديها مشاريع تدريب وتمكين وتمويل المشاريع الريادية.	**وزارة الريادة والتمكين**	متابعة السياسات والخطط الاستراتيجية الوطنية بشأن ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة، والإشراف على تنفيذها.
نقل وتبني التجارب الدولية الناجحة في قطاع ريادة الأعمال والمشاريع الناشئة، وتكيف السوق المحلي لاستيعابها.	توفير الموازنات اللازمة لتطوير ومتابعة سياسات قطاع ريادة الأعمال، واستقطاب وتوظيف خبراء في مجال تطوير ريادة الأعمال ومشاريعها.	الاسهام في تطوير البنية التحتية لقطاع ريادة الأعمال، كالمساهمة في تطوير تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات، وتحقيق مرونة حركة الخدمات والرقمنة وتبادلها مع الأسواق العالمية.

استنتاجات وتوصيات:

تستند هذه الورقة على تحليل أدوار مراكز المسؤولية المختلفة بشأن التعامل مع التحديات التي تواجه الشباب الفلسطيني، ومن حيث الأولية، فإن ما يتصدر احتياجات الشباب هو الشعور بالأمن الشخصي وسيادة القانون، يليها تحسين الظروف المعيشية للشباب، ويعتبر معالجة هذه التحديات أمراً لا مفر منه، لتهيئة البيئة اللازمة والشروط الموضوعية لمشاركة الشباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

كما تبين خلال إعداد هذه الورقة، أن جميع استراتيجيات مراكز المسؤولية الحكومية تضمنت اهتماماً واعترافاً بالشباب وأهمية دورهم التنموي، وخططاً لمعالجة التحديات التي تواجههم، فمنها من اهتم بمسؤولية تعزيز الأمن وسيادة القانون، وحماية الجبهة الداخلية للمجتمع الفلسطيني، وتحديث القوانين والتشريعات من منظور المعايير الدولية والنوع الاجتماعي، ومنها من اهتم بتعزيز أدوار الشباب من خلال ادماجهم في سوق العمل وتسريع عملية استيعاب الأعداد المتزايدة من معدلات البطالة، وخاصة في صفوف الخريجين، من خلال تعزيز ريادة الأعمال، وتوفير الصناديق وتجنيد الأموال للاستثمار في قطاع الريادة.

وبرز دور المجلس الأعلى للشباب والرياضة كجهة مشرفة على التدخلات، والسياسات بشأن تنمية الشباب الفلسطيني، وخاصة بما يتعلق بالتمكين والتدريب، وصولاً لتوفير الظروف المواتية لإشراكهم في صنع السياسات، ودمجهم في مجتمعاتهم، والتأكيد على الدور الحيوي لهم.

وعلى الرغم من توفرها، فإن استراتيجيات مراكز المسؤولية المختلفة، ما زالت منعزلة عن بعضها البعض، ولا توجد أي إشارة تتضمن تقسيم الأدوار بين الأجسام الحكومية المختلفة، كما أن السياسات المتبعة بشأن تعزيز دور الشباب والتعامل مع التحديات التي تواجههم لم ترقى لمستوى التطبيق الفعلي على أرض الواقع، بسبب قصور الأجهزة الإدارية لتنفيذ الخطط والاستراتيجيات، وغياب التنسيق والتعاون بين الأجسام الحكومية المسؤولة عن التنفيذ.

إن حضور التخطيط القطاعي كمفهوم لدى مراكز المسؤولية، وغيابه كمضمون، يبين فجوات تطبيق السياسات العامة وعدم فعاليتها في معالجة تحديات الشباب، التي تزداد تعقيداً في ظل عالم متسارع التغيير والتطوير، وهو ما يأثر على مدى حضور هذه المؤسسات ودورها في أذهان الشباب الفلسطيني، وقدراتها على تطبيق سياسات في صالح الشأن العام، الأمر الذي يفسر على أنه خلل بنوي تعاني منه مراكز المسؤولية، ناتج عن تفاعل عوامل عدة أهمها غياب المسائلة، والشفافية والمحاسبة، كمعايير لضمان كفاءة وفعالية المؤسسات في تقديم خدماتها لمواطنين.

توصيات على مستوى الخيار الأول:

أولاً: تطوير السياسية الرسمية الأمنية، عبر العمل على استكمال الإطار التشريعي الناظم لعمل الأجهزة الأمنية بما يزيل حالة تداخل الصلاحيات، وبالعمل على صياغة عقيدة أمنية قائمة على احترام الحقوق والحريات، وبعيدة عن التجاذبات السياسة. وتطوير ورفد الأكاديميات الأمنية بمناهج ومساقات وأنشطة لا منهجية تعزز احترام حقوق الإنسان ورعايتها، وتعزيز النزاهة في عمل المؤسسة الأمنية.

ثانياً: معالجة القصور التشريعي والقانوني، عبر تحديث منظومة القوانين النافذة وتعزيز قدرتها على تحقيق الردع العام والخاص، وهو ما يتطلب عقد الانتخابات العامة على مستوى الرئاسة والبرلمان وإعادة الانعقاد لجهة التشريع الدستورية والأصيلة. بالتوازي مع ذلك، من المهم أن يتم زيادة فاعلية منظومة قطاع العدالة لا سيما القضاء النظامي في معالجة النزاعات، عبر إنشاء معاهد تدريبية فعالة للقضاة وتوفير الموارد المالية واللوجستية.

ثالثاً: تعزيز جهود مكافحة الفساد السياسي والإداري والمالي، وتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة والرقابة المجتمعية، والتي ستنعكس إيجاباً على الشعور بتكافؤ الفرص وبالتالي بالمواطنة والانتماء والالتزام بالقانون.

رابعاً: ترسيخ مبدأ سيادة القانون وتعزيز شعور الأمن من خلال إعادة الثقة بالمنظومة الحاكمة، وتطوير مفاهيم العقد الاجتماعي الضامن لسيادة سلطة القضاء واستقلاليتها، وتعزيز فعالية منظومتها من خلال التسريع في إجراءات المحاكم، وتطوير أجهزة القضاء بالشكل الذي يضمن تطبيق منظومة العدالة.

خامساً: تطوير وتحديث منظومة القوانين والاجراءات المتعلقة بتحفيز الشباب وتشجيعهم على الانخراط والمشاركة السياسية والاجتماعية، وضمان الحماية لهم، وتطبيق القرارات الأممية الصادرة بشأن تعزيز شراكتهم وإدماجهم، وموائمة القوانين مع المعايير والمعاهدات الدولية وتنفيذ التزامات دولة فلسطين.

سادساً: مرجعة السياسات والخطط لقطاع الامن والسياسية الخارجية من منظور النوع الاجتماعي، وتوفير الموازنات اللازمة لتعزيز دور المرأة في جميع مستويات صناعة القرار، والتمييز الإيجابي لحضورهن في الشأن العام، وتعزيز دور النساء في تعزيز سيادة القانون، وشراكتهن على المستوى الدولي لتمثيل قضاياهن الوطنية.

سابعاً: وضع المؤسسات الدولية والأممية والدول أمام مسؤوليتها الأخلاقية في توفير الحماية للفلسطينيين، ووقف جميع أشكال الانتهاكات والتنكيل بالفلسطينيين من قبل الاحتلال، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وتوفير الدعم المساند واللازم لتطبيق القرارات الأممية على أرض الواقع.

توصيات على مستوى الخيار الثاني:

أولاً: تكليف لجنة مكونة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والريادة والتمكين والعمل (صندوق التشغيل)، بهدف تعزيز التعاون والتشبيك بين الأطراف الحكومية الثلاث، ورصد احتياجات السوق، والتقدم بمقترحات حول موائمة مخرجات التعليم مع السوق، والمبادرة لفتح مجالات ريادية جديدة لدى الخريجين.

ثانياً: تحمل المجلس الأعلى للشباب والرياضة مسؤولياته في الإشراف على الخطط القطاعية الخاصة بتمكين وتطوير مهارات الشباب، ومتابعة تنفيذ السياسات من قبل الوزارات ذات العلاقة، وتحقيق مخرجات فعلية قابلة للقياس.

ثالثاً: تعزيز الموارد المالية اللازمة لتمكين وزارة الريادة من القيام بمهامها، وخاصة المتعلقة بخلق مجالات في السوق الفلسطيني للأفكار الريادية والإبداعية، وتكريس التعاون مع القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية لهذه المشاريع، والتعلم من تجربة الدول حول العالم، وخاصة تجربة كل من دولة رواندا وأستونيا، وذلك لتشابه واقع فقر البنية التحتية لديها في مجال تكنولوجيا المعلومات والمشاريع الريادة، حيث حققت هاتين الدولتين تقدماً ريادياً، أدى لخلق آلاف الوظائف لقطاع الشباب.

رابعاً: وضع سياسات وإجراءات فاعلة لإعادة تقييم مخرجات نظام التعليم المفتوح في فلسطين، وتوجيهه نحو مخرجات موائمة لسوق العمل، ومعالجة فجوات المعرفة والتمكين لمستفيدي برامج التعليم المفتوح.

سادساً: تشجيع المعاهد ومراكز تدريب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتجنيد الأموال لتمويل أنشطتها في مجال تمكين الشباب، وتزويدهم بالمهارات المعرفية والتكنولوجية لتطوير ووضع حلول رقمية للمشاكل التي يواجهها مجتمعنا الفلسطيني.

سابعاً: وضع سياسات تفتح المجال أمام تعزيز شراكة القطاع الخاص ومساهمته في النهوض بواقع المشاريع الريادية والناشئة في فلسطين، وجعلها جزءاً من مسؤوليته المجتمعية، ووضع المعايير التشجيعية اللازمة لهذا القطاع من خلال الاقتطاعات الضريبية.

ثامناً: العمل على مراجعة الأنظمة والقوانين الضريبية، بما يتناسب مع الظروف الاجتماعية والسياسية للمواطنين، وتحويل نهج التعامل مع الضرائب من مفاهيم الجباية وحدها إلى مفاهيم التطوير والتنمية المجتمعية.

تاسعاً: تفعيل دور المجلس الأعلى للجامعات الفلسطينية، بهدف تحديد احتياجات كل جامعة وطنية لتطوير مخرجاتها من التعليم العالي والبحث العلمي، وتحديد الموازنات التطويرية اللازمة، والاستثمار في التخصصات الحديثة، وإعادة النظر في متطلبات القبول لهذه التخصصات، وتطوير القسم العملي لها.

عاشراً: توفير الموازنات الحكومية اللازمة للبحث العلمي في مجال تكنولوجيا المعلومات والحلول الرقمية، والتوجه نحو الأبحاث التطبيقية، القادرة على تزويد المشتغلين في مجال الريادة على تطبيق نتائج الأبحاث وتحسين انتاجيتها ونوعيتها في تقديم الحلول والخدمات، سواء محلياً أو دولياً.

أحد عشر: التشبيك مع الشركاء الدوليين لتبادل الخبرات في مجال الأعمال الريادية، وتكثيف التعاون مع الأسواق الخارجية، ومنح الفرص للشباب في تقديم مبادراتهم من خلال معارض الأعمال الدولية، وتشبيكهم مع ممولين وحاضنات الأعمال العالمية.

خطة التدخل:

يتطلب خلق بيئة تمكينية للشباب تظافر الجهود الوطنية كامل، والأهم تكامل هذه الجهود وعدم تنافرها، لما لها من أثر مباشر على صياغة خارطة طريق تهدف لاستيعاب الطاقات الشابة من خلال النهوض بواقع مشاريع الريادة والتمكين وتطويرها في السوق الفلسطيني.

ويحتاج هذا التدخل إلى توزيع مسؤوليات واضحة بين الأطراف وأهمها المجلس الأعلى للشباب والرياضة والذي أولى اهتماماً خاصاً بأهمية مشاركة الشباب السياسية من خلال تعزيز اندماجهم في سوق العمل، كما وتندرج تحت مظلة مهام وزارة العمل مسؤولية التنسيق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، كما يأتي دور وزارة الاقتصاد محورياً في تطوير البنية التحتية والعمليات الفنية لجهة تشجيع انخراط الشباب في سوق ريادة الأعمال، وأخيراً وزارة التعليم العالي والمسؤولة مباشرة عن تنظيم قطاع التخليم العالي والتخصصات وتوزيعها والإشراف على المخرجات النوعية للعملية التعليمية في المعاهد والجامعات الفلسطينية.

أما بالنسبة لوزارة الريادة والتمكين، فإن مسؤولياتها تتلخص في الإشراف على سياسات تنمية قطاع الريادة والتمكين، من خلال الإشراف على تدخلات مراكز المسؤولية الأخرى، وتكاملها مع بعضها البعض، ومتابعة التنفيذ والأداء والرقابة على الإنجاز، بالإضافة إلى الاشراف على عملية تبادل المعلومات بين القطعات المختلفة.

التدخلات المطلوبة:

دراسة وتحديد احتياجات المشاريع الريادية في فلسطين، وذلك من خلال دراسة ثلاثة مستويات:

البينة التحتية للمشاريع الريادية من ناحية جاهزية السوق الفلسطيني لإدماج المشاريع الريادية واستيعاب انتاجها وخدماتها، وخاصة بما يتعلق بالبنية التقنية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

موائمة رأس مال البشري اللازم واحتياجاته لتشغيل المشاريع الريادية ومتطلبات رعاية الأعمال.

دارسة التحسينات الفنية اللازمة من ناحية تسجيل المشاريع الريادية ودوريتها، والإعفاء الضريبي ومدته المطلوبة، والتسهيلات المتعلقة بتحسين فرص نجاح ريادة الأعمال في فلسطين.

بلورة خطة وطنية على أساس دراسة تحديد الاحتياج، بهدف النهوض بواقع المشاريع الريادية والتمكين في فلسطين، حيث تشترك مراكز المسؤولية في تطوير البنية التحتية للمشاريع، كما ومن المهم أن تحدد الخطة الأدوار والمسؤوليات العملية لكل مركز مسؤولية، محددة بمدة زمنية لتنفيذ التدخلات، والصلاحيات لكل طرف من الأطراف، ومرفقة بأدوات للمراقبة والمتابعة لكل التدخلات المنوطة بكل مركز مسؤولية.

إنشاء قاعد لتبادل البيانات والمعلومات بشأن مشاريع الريادة والتمكين: حيث تعتبر قاعدة البيانات أداة مهمة لإدارة مهام ومسؤوليات مراكز المسؤولية المدرجة في هذا التدخل (وزارة العمل، التعليم العالي والبحث العلمي، الاقتصاد، المجلس الأعلى للشباب والرياضة وزارة الاتصالات).

تحديد الموازنات المطلوبة على بند تنفيذ برامج الريادة والتمكين في كل مراكز مسؤولية، حيث يتم من خلاله تحديد الموازنات المطلوبة لتحديث وتطوير البنية التحتية اللازمة لمشاريع الريادة والتمكين. على سبيل المثال لا الحصر تتقدم وزارة الريادة والتمكين بخطة لتسهيل إجراءات التسجيل والإعفاء الضريبي للمشاريع الريادة لوزارة الاقتصاد، حيث يتم ارفاق الخطة بالتكلفة المالية اللازمة لتحسين أداء الإجراءات وفعاليتها بخصوص تسجيل المشاريع الريادية ومتطلباتها.

تحديد خارطة الشركاء من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، حيث تندرج هذه المؤسسات ضمن أربعة مستويات:

مستوى الوعي، حيث يقوم الشركاء من مؤسسات المجتمع المدني وخاصة المؤسسات الشبابية برفع الوعي لدى الفئات الشابة بأهمية الاهتمام بالمشاريع الريادية كتوجه لحل مشكلة البطالة وتعزيز استقلالية الشباب المادية والاجتماعية.

مستوى التمكين وتشترك فيه مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص لرعاية حاضنات الأعمال، وتقديم التدريبات اللازمة لتزويد المستفيدين الشباب بالمهارات اللازمة وتطويرها في مجال الإدارة وتكنولوجيا المعلومات، وتطوير الأفكار الإبداعية وتحويلها لأفكار عملية قادرة على المنافسة في السوق المحلي والدولي.

مستوى التمويل. تنخرط في هذا المستوى مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة، حيث يتم إعادة النظر في سياسات التمويل الحالية للمشاريع الريادية، وايجاد طرق التمويل التي تقلل من مخاطر المشاريع الريادية وتكون مشجعاً لروح المغامرة والتجديد في سوق ريادة الأعمال.

مستوى الرقابة والمحاسبة، حيث تقوم المؤسسات ذات الاختصاص في الرقابة على السياسات والحكم الرشيد بمتابعة الخطة الوطنية لريادة الأعمال، ورقابة مستويات التنفيذ والأداء والتمويل الحكومي لهذه التدخلات، ومساءلة أصحاب صناعة القرار عن الفجوات، وتقديم الحلول البديلة.

بناء تدخلات مع وزارة الخارجية الفلسطينية من خلال تعميق التعاون مع المؤسسات الدولية العالمة في الأراضي الفلسطينية، حيث تهدف هذه التدخلات إلى حمل قضايا الشباب الفلسطيني وتسليط الضوء عليها من خلال المنصات الدولية والأممية من ناحية، وأن تقوم هذه الأطراف بتوفير المساحات للشباب الفلسطيني لتسويق مشاريعهم الريادية من خلال تلك المنصات وتمكينهم من الوصول للأسواق العالمية.

المصادر والمراجع:

- مسح القوى العاملة، مركز الإحصاء الفلسطيني، الربع الثاني، 2022.
- البطالة في فلسطين، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، وفا، 2021، https://info.wafa.ps/ar__page.aspx?id=3424
- الخطة الاستراتيجية القطاعية للشباب 2021-2023.
- خطة الحكومة 100 يوم لتعزيز الاقتصاد المحلي.
- تقرير أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني، 2022. https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4295
- واقع الشباب في فلسطين، وكالة وفا، للأنباء والمعلومات الفلسطينية، 2022. https://info.wafa.ps/ar__page.aspx?id=3203
- Coping with Uncertainty: Young People in the Middle East and North Africa, Friedrich-Ebert-Stiftung's, MENA Youth Study, 2018.
- أجندة السياسات الوطنية 2017-2022، الخطة الوطنية الرابعة لفلسطين، الحكومة 17، 2016.
- الخطة الوطنية للتنمية، السياسات العامة 2021-2023، مكتب رئيس الوزراء، 2020.
- الاستراتيجية القطاعية للشباب 2021-2023، المجلس الأعلى للشباب والرياضة، 2020.
- الميثاق الاجتماعي الأوروبي المدل، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا، 1996.
- The Rule of Law in the State of Palestine, Cathrine Abuamsh, this week in Palestine, 2021. https://thisweekinpalestine.com/wp-content/uploads/2021/09/004.pdf.
- بيان مطالبة احترام وحماية حرية الرأي والتعبير، مؤسسة الحق 2022.
- مهام وزارة الخارجية والمغتربين، موقع وزارة الخارجية الفلسطينية، http://www.mofa.pna.ps/ar-jo/
- الاستراتيجية القطاعية للسياسات الخارجية 2021-2023، وزارة الخارجية والمغتربين، الخطة الوطنية للتنمية 2021.
- الخطة الاستراتيجية لقطاع الأمن 2017-2022، وزارة الداخلية، 2017.
- الاقتصاد الفلسطيني 2021 أزمات متلاحقة، مقابلة مع اسطفان سلامة، مستشار رئيس الوزراء، وكالة وفا، 2021/12/28.
- Economic Monitoring Report, World Bank Group, 2022. https://documents1.worldbank.org/curated/en/099407305062233565/pdf/IDU091fed1da019eb042d6090100a9320aa572de.pdf.
- موازنة المواطن العامة للعام 2022، وزارة المالية، 2022، (pmof.ps citizen2022.pdf).
- The Innovation and Entrepreneurial Ecosystem in the OPT, main challenges and proposed solutions, Representative Office of Switzerland in Ramallah, 2020.
- أثر جائحة كرونا على المشاريع الريادية مشاريع تقودها نساء أثناء جائحة كورونا، منظمة كير الدولية، 2020.
- تقرير اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3737
- المشاريع الريادية للشباب، ورقة حقائق، انتاج مشترك لمؤسسة مسارات و2020، Action Aid.
- الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022، النسخة المطورة للاستراتيجية الثالثة، وزارة التربية والتعليم العالي، 2017.
- الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2021-2025، وزارة العمل، 2021.
- التعديلات القانونية على قانون ضريبة الدخل للعام 2011، مؤسسة مفتاح، 2016.
- الريادة ومساهمتها في التشغيل، ورقة عمل، وزارة العمل، 2022.